الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإسلامية

تخصص شريعة وقانون

دراسة شرعية على نظرية العقد الإجتماعي

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في الشريعة والقانون

إعداد الطالب

❖ بن معراج محمد خليل

إشراف الأستاذ:

– د. موفق طيب شريف

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د. حاج أحمد عبد الله	أستاذ	رئيساً
أ.د.موفق طيب شريف	أستاذ	مشرفاً ومقرراً
د.حمدون الشيخ	أستاذ محاضر – ب –	عضو مناقشاً

السنة الجامعية : 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): أ.د. موفق طيب شريف

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ : دراسة شرعية على نظرية العقد الاجتماعي

من إنجاز الطالب(ة): بن معراج محمد الخليل

و الطالب(ة):

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

القسم : العلوم الإسلامية

التخصص: الشريعة والقانون

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/26

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- إمضاء المشرف:

أ.د. موفق طيب شريف
أستاذ التعليم العالي
الدراسات الشرعية المقارنة
جامعة أدرار - الجزائر

ادرار في : 2022/05/31

مساعد رئيس القسم

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي والدتي

أهدي تخرجي إلى من حصد الأشوك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار

أحمل إسمه بكل إفتخار والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى مصدر البهجة و السعادة أخي الصغير حفظه الله ورعاه و إلى أختي

حفظها الله مع تمنياتي لها بالنجاح و التوفيق

إلى من شجعني وكان سنداً لي بكل إخلاص في إتمام عملي من نصائح و توجيهات إلى الأستاذة معزوزي سعدية فكلمات الثناء لا تفيك حقك أشكرك على عطائك الدائم وفقك الله وجزاك خير الجزاء

إلى إبنة خالتي و التي كان لها الفضل في إنجاز هذا العمل حفظها الله

إلى صديقي و زميلي أبوحفص بن عابد الذي أقف عاجزاً أمام أخلاقك الرفيعة

وصفاتك الجميلة فكل عبارات الشكر و المديح لم ولن تعطيك حقك

الى أصدقائي ، رضا ، حميد ، عبد المالك . عبد القادر

إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

خاصة الأستاذ د.موفق طيب شريف

إلى كل الذين وصلو رغم الصعوبات إلى طلبة قسم العلوم الإسلامية دفعة 2017

إلى أساتذة قسم العلوم الإسلامية

شكر و تقدير

الحمد الله و الشكر الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبتوفيقه تتم المنجزات

أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف " أ.د.موفق طيب الشريف الذي قبل الإشراف على مذكرتي وعلى ما قام به من جهود مخلصة و عطاء ملحوظ ، عملت بإخلاص وتفاني وضحيت بالكثير فاستحقيت التكريم تقديراً و عرفانا للجهود التي بذلتها فأقول ستبقى في في قلوبنا أينما حللت وفقك الله و جزاك الله عنا خير الجزاء

كما أتوجه بالشكر الوافر إلى لجنة المناقشة على تكرم أعضائها بقراءة و مناقشة هذه المذكرة وتقديم النصح بخصوصها

و الشكر الموصول إلى كافة مسؤولي و عمال الجامعة و المكتبة خاصة و كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية خاصة

طالب بن معراج محمد خليل

﴿ ٤٩ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ
مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠ ﴾
[المائدة: 50]

مقدمة

مـــقـــدمـــــــة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه و نستغفره ونستهديه و نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وصل اللهم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلوات و أزكى التسليم أما بعد :

يعتبر عصر النهضة من أهم المراحل التي مهدت لظهور الفكر السياسي الحديث في جميع نواحيه و مجالاته المتعددة سياسيا و إقتصاديا و ثقافيا في الجامعات و المعاهد الدينية فاشتدا حولها الحركة العلمانية و الفكرية التي ظهرت و بدأت كثورة جديدة في هذا العصر ، إذ عرف المجتمع الغربي العديد من التطورات و التغيرات ألحقت معها تصدعات و إنقلابات على مستويات عديدة و لعل أهمها الثورة على القيم الإستبدادية و الأفكار الخرافية للكنائس حيث نتج عن ذلك تعسف الكنيسة إزاء العلماء و المفكرين العصر ، فأدى ذلك تعسف إلى ظهور نظرية العقد الإجتماعي التي تُعتبر محفزاً وملهما لكثير من الأفكار و النظريات الفلسفية و السياسية التي ظهرت بعد إنتشارها ، وكانت مصدر إلهاماً لثورتين الأمريكية و الفرنسية وكانت مؤشراً على نهاية الحكومات الإستبدادية التي كانت تسيطر على الأمور في أوروبا . تُشكل فلسفة أو نظرية العقد الإجتماعي أهمية كبيرة لدى الباحثين في مجال العلوم السياسية و القانونية كون الفكرة مصدر السلطات الحاكمة في الدولة .

✓ أولاً : إشكالية الدراسة :

إنطلاقاً مما سبق فإن الإشكال الرئيسي الذي يطرح قصد معاجته في هذه المذكرة هو :

- مالمقصود من نظرية العقد الإجتماعي عند أنصار هذه النظرية ؟
- ماهي الأسس أو العوامل الترتكز عليها نظرية العقد الإجتماعي ؟
- ماذا يميز الحالة الطبيعية عند رواد نظرية العقد الإجتماعي ؟ وماهي الفطرة التي فطرنا الله عليها ؟

- ما هو شكل نظام الحكم ، ومن هو صاحب السيادة عند فلاسفة العقد الإجتماعي وفي الفقه الإسلامي ؟
- كيفية و أسباب إنتقال الأفراد من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني ؟

✓ ثانيا : أسباب إختيار الموضوع :

1. الرغبة في تناول البحوث المقارنة بين الشريعة و القانون الوضعي بسبب طبيعة التخصص و الإهتمام العلمي .
2. محاولة تناول الموضوع بأسلوب مقارن بين الفقه و القوانين الوضعية وفاءً للتخصص.
3. مواكبة الأوضاع السياسية الراهنة و ما تعيشه البلدان الإسلامية من توتر سياسي .
4. معرفة الأسس التي تقوم عليه الدولة القانونية ومقارنتها مع النظام الإسلامي .

✓ ثالثا : أهداف الدراسة :

1. التدرب على الدراسة المقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي.
2. إثراء الرصيد المعرفي حول ما يتعلق بأنظمة الحكم في ظل القوانين الوضعية و مقارنتها مع النظام الحكم الإسلامي .
3. إثبات صلاحية الإسلام للحكم و شموليته لمناحي الحياة .
4. تحديد مبادئ النظامين الوضعي و الإسلامي و تحديد الأسس السياسية لهما .

✓ رابعا : منهج الدراسة :

1. المنهج المقارن : وذلك بالبحث في جوانب هذا الموضوع ومعالجة مباحثه من خلال المقارنة بين نظريات و أفكار فلاسفة الفكر السياسي الغربي ، و الفقه الإسلامي متى أمكن ذلك .

2. المنهج الإستقرائي : وذلك بتتبع جزئيات والأقوال ،الأدلة المرتبطة بموضوع الدراسة .

3. المنهج التحليلي : وذلك بتحليل تلك الجزئيات و الأقوال و مناقشة أدلتها

✓خامساً : الدراسات السابقة :

تناولت في هذا البحث جملة من الدراسات الأكاديمية موضوع نظرية العقد الإجتماعي ، مع إختلاف بينهم من حيث الإجمال و التفصيل :

1. قواعد التصرف السياسي لولي الأمر بوصفه مشرعاً ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه : تخصص شريعة وقانون ، إعداد عبد الرحمن رداد ، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة ،2011/ 2012 .
2. أمين بلعيفة ، مناهج القيادة و الحكم في الإسلام دراسة في شرعية الحاكم و السلطة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي و إداري ، 2014/2013 ، جامعة الجزائر .
3. عيسى محمود ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول التربية ، كلية التربية قسم أصول التربية ، 2015 جامعة دمشق سوريا .
4. احمد بيطام ، أطروحة دكتوراه في القانون العام :تعديل الدستور في النظام السياسي الجزائري ، جامعة باتنة ، 2016/2015 .
5. يحي شراد ، نظام الحكم في ظل التحولات العالمية الحالية دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون تخصص شريعة وقانون ، 2016/2015 ، جامعة الجزائر 01 .
6. موفق طيب الشريف ، علاقة الحق بالقانون ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر تخصص شريعة وقانون ، 2004 /2005 ، جامعة وهران .
7. نعمون مسعود ، التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند جون جاك روسو ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر تخصص فلسفة ، 2009/2008 ، جامعة قسنطينة .

8. مطالسي حمي نورالدين ، فلسفة العقد الإجتماعي الجديد دراسة تحليلية و نقدية لنظرية العدالة عند جون رواز ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر تخصص فلسفة العدالة و القيم الإنسانية ، 2009/2008 ، جامعة وهران .
9. أحمد بن شيخة ، الفكر السياسي العربي المعاصر ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر تخصص فلسفة ، 2006/2005 ، جامعة قسنطينة .
10. الغربي سليمة ، سيادة الدولة أمام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر .
11. سمصار صالح ، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي المعاصر ،أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في السياسة الشرعية ، كلية العلوم إسلامية ، 2009 /2010 . جامعة باتنة .

غير أن أغلب الدراسات التي امكنني الإطلاع عليها ، تناولت هذا الموضوع في جزئية من جزئياتها

✓ سادسا : الصعوبات :

1. إتساع الموضوع ، الأمر الذي جعلني أجد صعوبة بإلمام بجميع جوانبه.
2. الجانب التاريخي للموضوع ، إذ يتطلب منا الإلمام بالحقائق التاريخية لفهمه .
3. نظام الدفعات الذي لم يتناسب مع طلبة الماستر 02 .

✓ سابعاً : خطة الدراسة :

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ، ومبحثين أساسين ، وختم بخاتمة تناولت النتائج المتوصل إليها و التوصيات المستنتجة من خلال هذا البحث .

- ***المبحث الأول :*** وقد خصص هذا المبحث لبيان مفهوم نظرية العقد الإجتماعي عند الفلاسفة الثلاث توماس هوبز و جون جاك روسو ، جون لوك و ماهي أسسها و مرتكزاتها عند كل واحد واحد منهم .
- ***المبحث الثاني :*** وقد خصص هذا المبحث إلى توضيح الأسس التي ترتكز عليها نظرية العقد الإجتماعي .

المبحث الأول

مفهوم نظرية العقد الاجتماعي

- ✓ المطلب الأول : عند توماس هوبز وتبرير الملك المطلق
- ✓ المطلب الثاني : عند جون جاك روسو وسيادة الشعب
- ✓ المطلب الثالث : عند جون لوك وسيادة الأمة

تمهيد :

لقد ظهرت هذه النظرية في صورتها الحالية في بيئة غريبة أثخنتها جراح الظلم و الطغيان عبر قرون ممتدة جعلت أهل الفكر فيها يتأملون في حالتهم وما وصلت إليه مجتمعاتهم من تخلف علمي قطعها عن ركب الحضارة ، والدكتاتورية البغيضة أغلقت أبواب المعرفة و جهلت الشعوب وكان التزاوج الباطل بين الكنيسة و الملوك هو السمة البارزة في السياسة العامة لهذه البلاد ، وكان الحكم الثيوقراطي سيفا مسلطاً على الرقاب فتبلور هذا الفكر الذي يرمي إلى أمور معينة رأها الطريق الأفضل لإزالة كل هذه المعوقات للحضارة و التقدم أمام هذه الشعوب المغلوب على أمرها ، هذا الفكر الذي أوجد مبرر فكريا للإنتقال السيادة من الكنيسة إلى الإرادة العامة للشعب و من الحاكم إلى الإرادة الشعبية وقد تفطن الإنسان إلى أهمية الاستقرار الذي لا يتحقق إلى بتكوين أسرة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها ، وقد كان ذلك في البداية أمر محدوداً لكن سرعان ما إنتشر ليشمل الجميع بعد أن أدركو مدى الفائدة التي يحصلون عليها من وراء الاستقرار ، وبعد طول المعاشرة و الإتصال بين الناس إنتشرت المجتمعات البشرية و أدى التعاون إلى بروز نشاطات فكرية و ترفيهية لها مكانتها بين الناس وقد تطلب تنظيم هذه النشاطات إقامة المجتمع المدني الذي يتم عن طريق العقد الاجتماعي .

ومنه فإن ظاهرة نشأة المجتمعات السياسية من أهم الدراسات الفلسفية التي شغلت بال الفلاسفة و المفكرين على مدى عصور ، وذلك بإعتبار هذه الأخيرة مزيج من الناصر الذتية و النفسية و الموضوعية –العالم الخارجي ساهمت في بلورة مايسمى بالكيان السياسي [1] .

وفي هذا الصدد ماهي نظرية العقد الاجتماعي أو ما المقصود بها عند الفلاسفة الثلاث ؟

وعليه فلقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي :

[1] أ رياض طاهير ، أد عريب مختار ، مجلة العلوم إنسانية و إجتماعية ، مفهوم الطبيعة البشرية و أبعادها المادية و السيكولوجية في فكر توماس هوبز السياسي ، العدد 26 / سبتمبر 2016 ، جامعة الجزائر ، ص 257 .

1. ***المطلب الأول*** : عند توماس هوبز وتبرير الملك المطلق .
2. ***المطلب الثاني*** :عند جون جاك روسو وسيادة الشعب .

3.المطلب الثالث : عند جون لوك وسيادة الامة

✓ المطلب الأول : عند توماس هوبز وتبرير الملك المطلق

ولد توماس هوبز في 05 أبريل 1588 م في ويستبورت ، التي أصبحت الأن جزءا من ماليسبري في ويلتشير بإنجلترا ، إذا يعتبر هوبز من رواد عصر الحديث والذي يعد من أهم فلاسفة الفكر السياسي لأنه بحث عن بداية جديدة لحقيقة فكره السياسي في العصر الحديث ، فلقد تأثر بالأوضاع التي كانت تعيشها إنجلترا ذلك الوقت ، ومن الحروب الأهلية والصراعات وبدأ يعالج من خلال فكره السياسي إضطرابات السياسة في بلاده ، وسعى إلى حل مشكلات الإنسان والصراع بين الفرد والمجتمع ومن ثم نجده يترجم لنا ذلك الواقع المؤلم الذي كانت تعيشه إنجلترا ، محاولا إيجاد علاج من خلال مؤلفاته الشهيرة " التنين " أو ' الليفانتيان ' الذي عرض فيه مذهبه حول أساس السلطة و الحكومات الشرعية وخلق علم موضوعي للأخلاق ، يشرح جزء كبير من الكتاب حول ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لتجنب ويلات الحروب والصراعات .

ومنه فإن فلسفة توماس هوبز إتسمت بطابع الألي فانعكس ذلك الطابع على مذهبه السياسي و نظريته الأخلاقية ، وكانت الهندسة هوايته شدها إليها منهجه الدقيق الذي يعتمد على فكرة « النسق الإستنباطي » ولقد بلغت إعجاب هوبز بهذه الفكرة حدا جعله « يعتقد أنه في الإمكان حل كل المشكلات عن طريق المنهج الهندسي الإستنباطي »[1]

لقد أثرت البيئة التي عاش فيها توماس هوبز التي أثخنتها الجراح و الإضطربات تأثير عميقا في نفسيته وكانت نتائجها وخيمة على المجتمع ، منها إعدام الملك شارل الأول سنة 1649 م ، وقيام الجمهورية لفترة قصيرة لتعوض فيما بعد بنظام ملكي فحوى الإضطراب هو دائما بين هرم السلطة المتمثل في الملك و بقية أفراد الشعب ، سواء البرلمانين أو رجال الدين و كذلك حول مراقبة أعمال

[1] محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، دط ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1984 ، الإسكندرية مصر ، ص 126 .

الملك ، وفي ظل هذه الأحداث والصراعات يأتي للوجود المفكر الإنجليزي للوجود المادي النزعة، ومن أكبر مؤيدي وأنصار الحكم المطلق[1]، غير أنه لم يدافع عن هذا الحكم بالإعتماد على نظرية الحق الإلهي التي لا تقوم بنظره على العقل و المنطق ، بل دافع عن هذا النظام مستندا إلى نظرية القانون الطبيعي و العقد الإجتماعي [2]. وفي هذا الصدد ماهي نظرية العقد الإجتماعي عند توماس هوبز ؟ وماهي الأسس التي ترتكز عليها هذه النظرية ؟ ، وماهي أطراف التعاقد عند هوبز وماهو شكل لدولة ، ومن صاحب السيادة ؟ .

وفي خضم هذه الأحداث فإن العقد الذي يراه هوبز أو الذي قصده في كتابته الشهيرة (التنين ،المواطن ، الطبيعة البشرية ،الإنسان) هو ذالك الاتفاق الذي يأتي أو ينسج بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم أي سلطة مركزية ، وقد إلتزمو بالتخلي عن جزء من حرياتهم لهذه السلطة أو هذا الحاكم وأن هذا ليس طرفا في العقد وأن القوانين تطبق كما يطبقها هو وأنه فوق القانون وفوق العقد نفسه [3]. أو هو إتفاق إفتراضي بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعة أن يعهد في شخص وفي كل ما لديه من قدرات ، إلى الإرادة العامة التي تنظم بيها حياة الكل [4].

أي أن أطراف العقد عند هوبز هو بين أفراد المجتمع كل ، والحاكم ليس طرف في ذالك العقد أي أن العقد يعقد بين الأفراد فقط [5] .ومنه فالعقد حسب هوبز يعتقد بضرورة التفويض لبعض الحقوق من أجل حفظ أمن الإنسان وهذا التفويض هو ما يسميه العقد وهو يعني محاولة جادة للخلاص من الحياة البائسة التي تقترن بالحرب في حالتهم الأولى وذلك إنما يتم بإحترام القوانين الطبيعية السابقة

---

[1] د.نورالدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي –دار الإمامة للطباعة و النشر – ص 309

[2] د موسى إبراهيم ، الفكر السياسي الحديث و المعاصر– دار المنهل البناني ، ط01 ، 2011 بيروت ، لبنان ص 98

[3] نوردين حاطوم ، تاريخ عصر النهضة ، دار الفكر ، ط1968 .دمشق سوريا ، ص 208.

[4] جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ،دط ،بيروت لبنان ، دار الكتاب اللبناني العامة لشؤون المطابع الإمبرية ، ص 119 .

[5] نعمان أحمد خطيب ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ، ط1 ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع 2004 ، ص 31.

بحيث يتم ذلك بوجود قوة فعلية تنظم الحياة للناس و تجعلهم يحترمون تعاقداتهم وعهودهم ومواثيقهم خوفاً من العقوبة [1].

ومنه فقد كان توماس هوبز نصيرا للسطة الملكية وأستخدم نظرية العقد الاجتماعي ،لتأييد الحكم الملكي المطلق الذي إعتبره أسمى نظام حكم ،أكثره كمالا و إستقرار ،وقد إنتهجه هذا الخط في كافة مؤلفاته ،فلقد أكد أن علم الدولة لم يبدأ قبل كتابه ومنه ذلك الأمر الذي جعله يتخذ "التنين " رمزا للدولة والسلطة السياسية الضخمة في مواجهة الرعايا . فلقد كان توماس هوبز يسعى وراء الحكم المطلق الفردي من أجل القضاء على الفوضى و لو أدى ذلك إلى التضحية بالحرية [2]

وحسب هوبز فإن الحرب في إنجلترا كان بإمكان تجنبها لو لم تكن السيادة مقسمة بين الملك و اللوردات ومجلس العموم ، فحسب هوبز فإن سيادة القوة لاتتجزأ ولا تنفصل عن صاحبها ولايمكن التنازل عنها للأخر ، فقد نادى هوبز بأن سيادة الحاكم مطلقة لاتحدها حدود أو قيود لأن الأفراد تنازلو بقتضى العقد كما كان لديهم من حقوق وحريات في الحالة الطبيعة ، وليس لدى الإنسان إلا

أن يختار بين السلطة المطلقة وبين الفوضى و الحرب البدائية ، لأن " أمن المواطنين يتوقف على قوة السيد الأعلى فهكذا تتولد مصلحة الجميع إذ أن تكون هذه السلطة مطلقة "[3].

وفي هذا الإطار فإن سياسة هوبز كانت في اعماقها عقلانية وكانت مرتكزة على ثقافة علمية قيمة وكانت السياسة كعلم ، يجب تركيزه على المفاهيم العادلة والتعاريف الدقيقة [4] .

ومنه فإن هوبز قد ركز على ثلاث ملامح أساسية لعقده [5]:

---

[1] علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية :كشف لما هو بكائن و خوض فيما يبغي للعيش معا ، ط01 ، دار الأمان بغداد ، ص 137 .

[2] د موسى إبراهيم ، الفكر السياسي الحديث و المعاصر ،نفس المرجع ، ص 115 .

[3] مور فرانسو بير ، هوبز ، فلسفة ، علم ، دين ، تر: أسامة الحاج ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ص 09

[4] تاريخ الفكر السياسي ، تر، الدكتور علي مقلد ، دار العالمية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ص

[5] فضل الله محمد إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، ط 01 ، 2006 ، مكتبة بستان المعرفة ، مصر ، ص 17 ، ، 18 .

1. أن المشتركين في هذا العقد هم الأفراد ، وليس الجماعات من أي نوع و أن الأفراد وهم متساوون في الحقوق الطبيعية يتفقون فيما بينهم للتنازل عن هذه الحقوق لشخص أو هيئة حاكمة .
2. يجب أن يلاحظ الخضوع التام من طرف الجميع للسلطة الحاكمة وعدم معارضتها لأنه له الحق في القضاء على كل معارض أو أي شخص أثر بسلب على الهيئة الحاكمة .
3. أن يقوم صاحب السلطة بالمحافظة على بقاء الفرد وضمان وجوده ، وذلك لأن الخضوع للسيد الحاكم لا يكون إلا إذا كان صاحب هذه السلطة قادر بإستمرار حماية الشعب ، وإذا كان غير قادر على ذلك كان على الناس أن يتحررو من طاعته ،ذلك لأن حق الناس الطبيعي يكمن في حماية أنفسهم و الدفاع عن وجودهم .

هوبز نلاحظ أن بناء الدولة يبدأ من الأسفل إلى الأعلى من أفراد الشعب إلى الحاكم – وإذا سأل من أين يأتي الحاكم ؟ يجاب يأتي الحاكم من إتفاق الشعب وتعاقدهم على شكل معين من أشكال الوجود الاجتماعي ، ويظل الوجود مرهونا بتنفيذ هذا التعاهد[1] .

[1] إمام عبد الفتاح امام ، الأخلاق و السياسة ، دراسة في الفلسفة الحكم ، المجلس الأعلى للثقافة 2001، القاهرة مصر ، ص 287

✓ المطلب الثاني : جون جاك روسو وسيادة الشعب .

ولد جون جاك روسو 28 يونيو 1712 م في جنيف ، إذ يعتبر روسو من أبرز مفكري القرن 18 بفرنسا لإسهاماته الكبرى في عصر التنوير وكان عالم وموسوعيا ومفكرا سياسيا ، إذ يعد من أهم كتاب عصر التنوير ، ومنه فلقد ساعدة فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية ، إذ يمثل مرحلة هامة في تاريخ الفكر الديمقراطي فقد مهد بأفكاره عن الديمقراطية للثورة الفرنسية ، فقد كان كتابه " العقد الاجتماعي " الذي صدر عام 1762 أقوى وأبرز كتب عن السيادة الشعبية [1] ، ويعتبر أيضا من الفلاسفة الذين قدمو خدمات للإنسان وتحريره من قيود الكنيسة ومن الذين أرسو مبادئ حقوق الإنسان [2] .

يقوم مذهبه على كون الإنسان صالحا بطبيعة محباً للعدل و النظام فأفسده المجتمع وجعله بائساً و المجتمع السيء لأنه لايساوي بين الناس و المنافع [3] ، له عدة مؤلفات منها العقد الاجتماعي ، إيميل أو في التربية . فقد عبر روسو خيرا تعبير عن مشاكل فرنسا السياسية و الاجتماعية قبيل الثورة وكان الهدف من كتاباته وضع حد لهذه المشاكل ، فكانت هذه الكتابات قد نالت شهرة كبيرة في كل أنحاء أوروبا وكان لها لأثر الكبير على الثورتين الفرنسية و الأمريكية [4].

فقد كان ثار على العقلانية السائدة في عصره و على التقاليد القديمة وكان على كره شديد للمدنية لا يثق بالسلطة الحاكمة ولذا طالب بإقرار حريات الإنسان إلى جانب نقده لنظام الحكم الفرنسي الملكي الإستبدادي الذي يسوده الإنقسام الطبقي و الفساد [5] .

---

[1] ثناء عبد الرشيد المنياوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم و شخصيات » ، ط 01، 2011 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع ، ص 48 .

[2] بن صابر محمد ، بن حليلم شوقي ، الإنسان عند جون جاك روسو ، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، المجلد 09 / العدد 02 ، جامعة وهران ، ص 623 .

[3] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر : عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة مصر ، ص 08 .

[4] د موسى إبراهيم ، الفكر السياسي الحديث و المعاصر- دار المنهل البناني ، ط01 ، 2011 بيروت ، لبنان ، ص 150 ، 151 .

[5] د موسى إبراهيم ، نفس المرجع ، ص 151 .

يرى روسو أن الرغبة في الوحدة هي التي أدت إلى هذا العقد الاجتماعي ومعنى الوحدة هي وحدة الجسم الاجتماعي ، معنى ذلك تبعية المصالح الخاصة على المصالح العامة و العقد ليس كما يراه الفلاسفة الأخرين بل أعطاه شكلا أخر بحيث بموجب العقد الاجتماعي كل واحد يتحد مع الكل و العقد معقود مع المجموعة ، معنى ذلك أن كل واحد منا يضع في شراكة شخصه وكل قدراته تحت سلطة الإرادة العامة ونحن نلتقي ككل أي الجميع ، وأن لا يتحد مع أي شخص بشكل خاص إنه لا يخضع هكذا إلا لذاته و يبقى حرا كما في السابق [1] .

أو هو عبارة عن إيجاد نوع من الإتحاد الذي يحمي شخص أو كل فرد ملكيته ويدافع عنها بإستخدامه القوة العامة للمجتمع ، أي من أجل الإنسان نفسه برغم من أنه متحد مع الباقين [2] .

أو هو العقد الذي أبرما بين الأفراد الأحرار المتساوين وكان الهدف منه أن يحصل هؤلاء على الأمن وطمأنينة ، دون أن يتنازلو على الإطلاق عما يتمتعون به من حرية أو مساواة ، وذلك لم يكن أمامهم سوى شيء واحد فقط أن يتنازل كل فرد نزولا كليا عن حقوقه للجماعة بأسرها ، وكلما كان النزول كليا تحفظ هذه الحقوق وكان الإتحاد أكمل [3].

ومنه فإن الغاية أو الهدف من العقد الاجتماعي تكمن في المحافظة على حرية الأفراد وتسوية بينهم ، ويكون هذا العقد عن طريق الإتفاق بواسطة التنازل الكلي للجماعة حتى تعم المساواة والحرية بين الجميع .

إن الاجتماع البشري أصبح ضرورة حتمية لابد منها ، هذا الاجتماع الذي تمثل بشكل رئيسي في العقد الإجتماعي حيث يرى فيها البعض أنها نشوء المجتمع المدني والذي يذهب في خط مستقيم إلى الدولة الحديثة التي أفرزتها فلسفة الأنوار فعي الأساس الأول الذي قامت عليه الدولة ، وإطار لممارسة الإرادة العامة التي يساهم فيها كل شخص كعضو في الجماعة وهذا مايؤكد عليه روسو في كتابه العقد

---

[1] جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، دار العالمية للطباعة و النشر ، ط 02 ، بيروت لبنان ص 335

[2] موسى إبراهيم ، الفكر السياسي الحديث و المعاصر ،دار المنهل البناني للدراسات . ط1 ، 2011 ص 154

[3] جون جاك روسو – العقد الإجتماعي أو مبادىء القانون السياسي ، تر، عبد العزيز لبيب ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للترجمة ، ط01، 2011 ، ص 38

الإجتماعي حيث يقول " اريد أن أبحث فيما إذا كان يمكن أن تكون في النظام المدني قاعدة ما للإرادة الشرعية وأكيدة وذلك بتنازل البشر كما هم و القوانين كما يمكنها أن تكون "[1] .

إن الإنسان في المجتمع المدني له الحق في أن يساهم في بناء الحياة العامة بالنظر إلى كون الإنسان حر ليس فقط في ربط حياته الخاصة بحياة الجماعة ، بل لأنه من جهة أخرى حر في هذا الفعل الذي أقدم عليه طوعا ولتحقيق هدف وهو تحقيق منفعة عامة ، وهي نظرة تفاؤلية مبدئية إلى طبيعة الإنسان ولا نريد أن نقول أن الحرية هي ماهية الإنسان فحسب ، بل تذهب إلى أن العقد الاجتماعي عقد طوعي أساسه الحرية ، فالعقد عند روسو هو الذي دفع بالإنسان إلى الإجتماع مع غيره حيث يقول « إن البؤس المشترك هو الذي يحمل القلوب إلى الإنسانية ، فكل إرتباط هو في الأصل إطار لعدم الإكتفاء ولو لم يكن كل واحد بحاجة لغيره ، لما حلم أبدا بالإتحاد معهم »[2] .

وفي هذا الصدد فإن الاجتماع يصبح ضرورة ملحة للأفراد وذلك بخروج من هذه الحالة إلى حالة أكثر ملائمة لحياته ولحفظ الحقوق و الحريات ، وقد بدأت ملامح تشكل المجتمعات حسب روسو من الأسرة إذ تشكل أقدم مجتمع ، وهي المجتمع الطبيعي وقد تشكلت نتيجة للحاجة التي تربط بين الأبناء الأسرة الواحدة .

إذ يؤكد روسو على أن العقد الإجتماعي يعطي للمجتمع السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه ، وهذه السلطة المطلقة تتولها الإرادة العامة تحمل إسم السيادة ، فالسيادة هي أنه لايمكن لأحد أن يمثل أو ينوب عنه سوى نفسه ويضيف إلى ذلك السلطة العليا لايمكن تقيدها ، وذلك أن تقديم السلطة العليا معناه تهديمها وتفكيكها [3] .

معنى ذلك أن المجتمع يستمد سلطته المطلقة عن طريق هذا العقد بمعنى تمتع كل فرد بحريته وتكون هذه السلطة تحت ما يسمى بالإرادة العامة ، وأن هذه الإرادة تتأسس بموجب هذه السيادة التي لا تقبل التجوزات ولا يمكن لأحد التصرف فيهما .

---

[1] جون جاك روسو ،في العقد الإجتماعي ، تر : دوقان قرقوط ، دار القلم ، لبنان ، ص 33

[2] جان جاك روسو ، إيميل ، ترجمة نظمي لوقا ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة مصر ص 11

[3] فضل الله محمد إسماعيل ،رواد الفكر السياسي العربي الحديث ،ص 86 .

وعليه فإن الجماعة السياسية حسب روسو لا يمكن تصور وجودها إلا بإتفاق الأفراد فيما بينهم على الحياة داخل مجتمع أي أن العقد الاجتماعي هو الركيزة الأساسية التي ستعبر عناها دساتير الدولة ، ولن يكون العقد سليما ومشروعا إلا إذ كان قائم على الإرادة العامة للمتعاقدين ، وهي إرادة دائمة ومطلقة ومتى إنعدمت تلك الإرادة إنعدم وجود هذا العقد وبمعنى أن يتنازل كل فرد لذاته أو لإرادته فإن العقد الاجتماعي عند روسو عبارة عن إيجاد نوع من الإتحاد وأن يدافع كل فرد على ملكيته بإستخدام القوة العامة للمجتمع وبطبع فيه كل فرد [1] .

فاروسو من خلال نظريته يريد إعطاء البديل للمجتمع السياسي الفاسد ، و إعادة بناء مجتمع سياسي فاضل خالي من أبرز أشكال العنف و الإضطهاد يقوم على العقد الاجتماعي [2] .

---

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، ص 98 .

[2] جمال برقاي ، رياض طاهير ، العقد الإجتماعي عند جان جوك روسو ، مجلة رفوف – مخبر المخطوطات ، المجلد 10 / العدد الأول ، ص 12 .

✓ المطلب الثالث : نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك وسيادة الأمة

ولد جون لوك في ربحتن بالقرب من برستول في إنجلترا ، في نفس السنة التي ولد فيها سبينوزا ، ولد 29 أغسطس سنة 1632[1] . يعتبر أحد أعلام الفلسفة الحديثة و اللبرالية الفردية و الممثل لمذهب الإدراك الحسي و أحد أنصار الحرية ومن أبرز المهتمين بنظرية المعرفة ، و أثرت أعماله في تطور الفكر السياسي و الفلسفي الحديث و المعاصر بشكر كبير[2] ، ومنه فإن هوبز يعتبر مرجع أساسي لجون لوك إذ إستمد منه أفكاره والأسس التي أقام عليها نظرياته ، إلا أن الفرق بينهما كبير فهوبز إعتمد على الحالة الطبيعية وعلى مفهوم العقد ليقيم الفردية الإستبدادية ، بينما لوك إعتمد على الحالة الطبيعية وعلى العقد لينشىء الفردية المتحررة [3] .

ومنه فإن جون لوك يعد من أهم ركائز الثورة على الحكم التعسفي و السلطان المطلق للملوك و الكنيسة و المدافع الأكبر عن كفاح الطبقة البرجوازية من أجل حصولها على أكبر قدر من الحرية السياسية و الاقتصادية في مقابل الحكم الإقطاعي ومن أبرز المدافعين عن إقامة الحكم الدستوري و تحقيق الحرية الفكرية و التسامح الديني [4] ، ومنه فإن فلسفة لوك تنطوي على أفكار هامة تتمثل في عمق إعتقاده الأخلاقي و إيمانه الصادق بالحرية و حقوق الطبيعة البشرية ، ولعبت فلسفته

دوراً ملحوظا في مواجهة المشكلات الدينية و أن هدف السياسة عنده هو حدوث نوع من التوافق بين الفرد و المجتمع يخضع فيه هؤلاء للحاكم الذي يحقق أمنهم [5] .

تعد فلسفة السياسية لجون لوك ذات نزعة ريديكالية لأنها جاءت لترد على الفلسفات السياسية التي سبقتها و تخص بذكر كل من روبرت فيلم صاحب فكرة الحق الإلهي المقدس ومفادها إعتبار الملوك مفوضين من الله في الحكم الناس ، و أن الدولة ليست سوى إمتداد طبيعي

---

[1] زكي نجيب محمود ، قصة الفلسفة الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، 1999 ، القاهرة مصر، ص 195 .

[2] آساري فلاح حسن ، الفكر السياسي و الفلسفة السياسية لدى جون لوك ، مجلة الآداب ، العدد 120 ، 2017 ، جامعة بغداد ، العراق ، ص 335 .

[3] د موسى إبراهيم ، الفكر السياسي الحديث و المعاصر ، ص 115 .

[4] أحمد فؤاد عبد الجواد عبد المجيد ، البيعة عند مفكري أهل السنة و العقد الإجتماعي في الفكر السياسي الحديث ، 1998 ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة مصر ، ص 259 .

[5] فضل الله محمد إسماعيل ، سعيد محمد عتمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ، ت ط ، 2006 ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية مصر ، ص 99 ، 100 .

للأسرة وجاءت أيضا ردا على أفكار توماس هوبز و بالأخص في مسألة الملكية المطلقة في الحكم [1] ، وقد أسس هذا الرفض من خلال مؤلفان بحثان على الحكومة ، وكان هذا بعد الثورة 1688 ، حيث لعب هذا لمؤلف دورا بارزا في إنتصار الحزب البرلماني وتقيد الملكية في بريطانيا بالقيود الدستورية التي مازالت قائمة حتى اليوم و إقصاء أسرة ستيورات عن العرش سنة 1688 [2] .

لقد إتجه هذا الفيلسوف إتجاه تجريبيا فيما يتعلق بالفلسفة بوجه عام ، فأمن بالحواس كمصدر أول لمعارفنا و عنها تنشأ الأفكار وعنها أيضا تنشأ الأفكار المركبة ومن ثم تقوم معارفنا ، فلقد كان لوك يرفض الأفكار الفطرية التي نادى بها ديكارت قائلا أن الإنسان يولد وعقله صفحة بيضاء و أن التجربة هي التي تنقش عليها ما تشاء وأنه لايولد وهو مزود بأية أفكار [3] .

فالحالة الطبيعية عند لوك كانت تتميز بالحرية و المساواة ، حيث لا توجد فيها تبعية للغير لأنهم من مجتمع واحد من غير إختلاف لديهم نفس المؤهلات ، كما أن القانون الطبيعي يمنع الإضرار بالحياة و الصحة و الملكية و الحرية ، أي أنهم في ظلال القانون الطبيعي كان الناس يتمتعون بحقوق وحريات كافية ، إلا أنهم رغبوا في الأفضل بعد أن إزدادت حاجياتهم ومصالحهم ولم تعد قواعد القانون الطبيعي كافية لتسييرها فتحتم عليهم الإنتقال مجتمع سياسي بغية تحقيق وتلبية رغباتهم وتنظيم حياتهم السياسية . " في الحالة الطبيعية هذه يكون الناس متساوين و أحرار .... وسلطان القانون ضروري لهذه الحرية "[4]

لقد وضع جون لوك العقد الاجتماعي لتنظيم الحياة السياسية يخرج به الناس من الحالة الطبيعية إلى حالة مجتمع سياسي حيث يعرفه بقوله : « إن الذين يكونون هيئة واحدة ولهم قانون واحد

---

[1] رواية عبد المنعم عباس ، جون لوك أمام الفلسفة التجريبية ، دط ، 1998 ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ص 103

[2] جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ج3، تر: راشد البراوي ، الهيئة المصرية العامة ، ص 268

[3] فضل الله محمد إسماعيل ، سعيد محمد عتمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص 99 .

[4] عبد الرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، مادة العقد ، 1984 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت لبنان ، ص 383 .

يرجعون إليه مع وجود سلطة تحسم في النزاع الذي يقوم بينهم وتوقع الجزاء على المعتدي ، يعيشون في مجتمع ولكن ليس لهم مثل هذا التنظيم فهم يعشون في حالة طبيعية »[1] .

وفي هذا الصدد فإن لوك يرجع إلى أن كل إنسان في هذه المرحلة يقوم بتطبيق القوانين ، لاكما تمليه عليه أهوائه الشخصية ، فكل من يرتكب جرما فهو خارج من قاعدة العقل و العدل في الحياة الذين وهبهما الله للبشر لكي يكون معيارين لسلامتهم .

فقد حدد لوك أن فكرة العقد الإجتماعي تقوم على التراضي و أحقية الشعب في مواجهة الحاكم كما أنه حدد للسلطة السياسية حدودها و ذلك بإعطاء أكثر قدر ممكن من الحرية للمجتمع ، وأن لهذه السلطة السياسية حدود يجب ألا تتجاوزها و إلا إعتبرات تصرفاتها غير شرعية ، ومع ذلك فإن لوك يؤمن بقوة الشعب وراء الحكومة لمحاسبتها [2] .

ومنه فالعقد الاجتماعي عند جون لوك هو تعاقد طرفاه الشعب من جهة والحكومة أو الملك من جهة أخرى ، وعليه فغن هذا العقد ملزم لكل من الطرفين وعدم خرقه من أي طرف كان ، و إذا تعدى أو أخل أحد الأطراف بهذا العقد فإنه يصبح لاغيا ، وينتج عن هذا إذا أخل صاحب السلطة أو الملك بتعهداته أو أهمل مسؤلياته إتجاه الشعب وجب عزله [3] ، معنى ذلك أن إذا أوقعت السلطة ضرراً بالحقوق الطبيعية و خصوصا الملكية و الحرية فإن لوك يعطي للمحكومين حق الثورة و العصيان فهدق لوك من حق المقاومة هو الدعوة للحكمة و التسوية [4]، فا بموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن حقهم في الحياة على حسب قانون الطبيعة و عن الحق في العقاب من يخل بهذا القانون و أن طبيعة العقد تتطلب موافقة الأفراد او الأغلبية التنازل عن جزء من حقوقهم الطبيعية الخاصة بالدفاع عن أنفسهم ومعاقبة الخارجين عن القانون

---

[1] جون لوك ، في الحكم المدني ، تر : مجاهد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959 ، بيروت لبنان ،ص 15

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، مكتبة بستان المعرفة ، ط 2001 ، 75 .

[3] أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، ط 05 ، 2005، دار المعارف ، القاهرة مصر ، ص 65

[4] جان توشار ، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار ، تر : ناجي الدراوشة ، ط01، 2010 ، دار التكوين للتأليف والترجمة و النشر ، ص 510 .

الطبيعي إلى المجتمع ككل [1]، وفي هذا السياق يقول جون لوك :« تكتسب الدولة سلطة وضع العقوبات التي ينبغي أن تلحق بشتى المخالفات التي يرتكبها أبناء المجتمع فيما بينهم وهي سلطة وضع الشرائع وسلطة معاقبة الإجرام التي يقترافها عضو خارج عنها أيضا و الغرض من ذلك كله المحافظة على ملكية أبناء ذلك المجتمع ما أمكن الأمر»[2]

معنى هذا أن الناس في العقد الاجتماعي لا يتنازلو عن كل ما لديهم من حقوق طبيعة بل على قدر كافي لكفالة الصالح العام فقط والذي يتيح للسلطة أن تقوم بواجبتها لدفاع عن مصالحهم وبين أن الشعب يستطيع محاسبة السلطة أو الحاكم إذا تصرف تصرف غير لائق أو غير شرعي ، لأن العقد أبرم معهما الإثنان وتعاهدا عليه ومنه فإن الحاكم هو ضمن هذا العقد وأن الناس يتنازلون فقط للمجتمع عن[3] :

1. حق في تنفيذ قانون الطبيعة .
2. وحق العقاب من يخل بهذا القانون أو يخرج عنه .

ومنه فإن هذا التنازل يجعلهم قضاة و منفذين في نفس الوقت للقانون الطبيعي و يتركون هذا الحق للمجتمع ككل [4] .أي أن هذا العقد يعد ملزما للأفراد وللحاكم على حد سواء ، ذلك أنه كما تنازل الأفراد المجتمع عن جزء من حرياتهم وحقوقهم في مقابل إلتزام الحاكم بالسهر على تحقيق أهداف العقد وعلى رأسها الحق في الحياة و الحرية والملكية ولعل لوك كان يريد أن يجعل المجتمع أو الشعب هو صاحب الكلمة الأولى و الأحيرة و أن يزيل من الأذهان سلطة السيادة المطلقة و الملكية التي

---

[1] نوردين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، ص 137

[2] جون لوك ، في الحكم المدني ، تر : ماجد فخري ، للجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959 ، بيروت لبنان ص 166

[3] ثناء عبد الرشيد المناوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم وشخصيات » ، ط 01 ، 2011 ، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية مصر ، ص47 .

[4] إبراهيم مصطفى إبراهيم ، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر ، 2011 ، الإسكندريةمصر ، ص 283

يتمتع بها الحاكم [1] ، وفي هذا الصدد إنطلق جون لوك من مجموعة من الإفتراضات حول نظرية العقد الاجتماعي [2] :

1. إنطلق لوك من الإعتماد على حالة الفطرة التي كان يعيشها الإنسان قبل نشأة الجماعة السياسية.
2. حالة الفطرة هذه لها طابع بدائي ، كانت خاضعة للقانون الطبيعي .
3. وفقا لتلك الرؤية وذلك القانون يكون للإنسان بصفته إنسان منذ ولادته حقوق متساوية لتلك لنظائره في التمتع بمزيا القانون الطبيعي .

فلقد كان جون لوك يرفض الحكم المطلق لا سيما وأن السلطة الحاكمة يجب أن تخضع سلطتها إلى قيود و إلتزامات جادة تضمن حقوق وحريات الأفراد لأنه هذا هو الهدف من إبرام هذا العقد و أساس مشروعية السلطة [3] .

ومنه فالسلطة الشرعية التي أقامها العقد الاجتماعي عند جون لوك هي سلطة أساسها الرضا و أن هذه السلطة ليست سلطة إستبدادية وليست مطلقة ، و قد ركز لوك كثيراً على وجوب الفصل بين السلطتين التشريعية و التنفيذية لأن الجمع بينهما يقود إلى الإستبداد و الطغيان [4].

---

[1] نوردين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، ص 138

[2] حسن السيد عزالدين بحر العلوم ، العقد الإجتماعي و السلطة الشعبية عند الإمام علي رضي الله عنه ، ط01 ، 2013 ، العارف للمطبوعات ، بيروت لبنان ، ص 68 .

[3] حسين عثمان محمد عثمان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ص 158-162

[4] أحمد فؤاد عبد الجواد عبد المجيد ' البيعة عند مفكري أهل السنة و العقد الإجتماعي في الفكر السياسي الحديث ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة مصر ، ص 325 .

المبحث الثاني

أسس نظرية العقد الاجتماعي

- ✓المطلب الأول :الحياة الطبيعية قبل العقد (مقارنة مع الفطرة)
- ✓المطلب الثاني : إختلاف البشر و ضرورة نصب الحاكم
- ✓المطلب الثالث : عنصر السيادة

تمهيد :

يعتبر مفهوم الطبيعة الإنسانية أو البشرية من بين المفاهيم التي أثارت إهتمام الكثير من الفلاسفة و المفكرين لما تتميز به من تعقيدات على مستوى طبيعة تكوينها ولأثارها المختلفة على مستوى السلوك البشري ، ومنه عندما نتحدث عن الطبيعة البشرية فإنه وجب علينا أن نفصلها عن تلك الطبيعة المادية الخارجية .

وفي هذا الصدد فلقد امتازات الفلسفة اليونانية منذ نشأتها ومن خلال تاريخها وعصورها عن البحث عن أصل الوجود و التأمل في الطبيعة ، غير أن إنتقال الفلسفة من حقبة لأخرى هو ماجعل من التفكير الفلسفي يختلف من زمن لأخر ، حيث كانت الفلسفة تهتم بالطبيعيات والبحث عن العلة التي أوجدت هذا الوجود ، في حين كانت الطبيعة البشرية ينظر إليها على أنها مقابل للطبيعة الخارجية ، وأن مايميز الإنسان كفرد هو ما يقابله في الطبيعية كمادة ، فمفكري الإغريق القدامى لم يكن شائكا لديهم دراسة الطبيعية البشرية كجانب عقلي وروحي وبشري ، و إنما كانوا ينظرون إلى الطبيعة البشرية إلى جانب الطبيعية المادية كونهم كانوا من دعاة المذهب الطبيعي الذين يتبنون وحدة الوجود و أن أصل هذا الأخير يعود إلى عناصر مادية ، فبعدما كان إهتمام الفلسفة اليونانية مقتصرا على الطبيعية أنزلت الفلسفة إلى أرض الواقع مع ظهور حركات و فلاسفة تبنوا النزعة الإنسانية .

وفي هذا الصدد فإن حالة الفطرة هي إحدى المنطلقات الأساسية التي مهدت للفكر السياسي إذ كان الفرد يتمتع بحقوق طبيعية لا يمكنه الإستغناء عليها و لا يمكنه التنازل عليها .

و لتوضيح ما سبق ذكره فلقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب و هي كتالي :

- ***المطلب الأول :*** الحياة الطبيعية قبل العقد (مقارنة مع الفطرة) .
- ***المطلب الثاني :*** إختلاف البشر وضرورة نصب الحاكم .
- ***المطلب الثالث :*** عنصر السيادة .

1. الحالة الطبيعية عند توماس هوبز :

يرى توماس هوبز أن الحالة الطبيعة الأولى كانت تنطلق من منطلق محدد هو التنافس الذي يقوم على الخوف مما يؤدي إلى الصراع وحرب تطيح بالبناء كله ،وتلك الحالة قد خلت من كافة القواعد الأخلاقية ، إلا المصلحة الشخصية التي يسعى الإنسان إليها بكل ما لديه من قوة وقدرة على الخداع و الإحتيال ومن ثم فلكل فرد الحق في أن يحصل على ما يستطيع الحصول عليه وبأي وسيلة كانت [1]

ومعنى هذا في غياب النظام السياسي سيصبح للجميع حريات طبيعة مطلقة و أن هذه الحريات تنتج حرب الكل ضد الكل كما عبر عنها هوبز في كتابه " **اللفياثان** " و أن هذه الحرب ستهدم الجميع ، وأن الدافع الغالب في المجتمع الطبيعي هو غريزة البقاء وأن كل شخص يرى نفسه محق في إرضاء غرائزه ،ومنه فالإنسان في الحالة الطبيعة لا يملك القدرة على التعامل و التصرف مع بني جنسه فهو فرد عنيف ومنعزل . يرى هوبز أن الإنسان ليس كائن إجتماعي بطبعه كما يرى أرسطو و إنما كائن فردي بطبعه فلم تكن هناك فلاحة ولا زراعة وكل ما يوجد في هذه الحالة و الثابت فيها هي القوة و الصراع المستمر من أجل البقاء [2] .

أكد هوبز أن أصل هذه الحاة الطبيعة هو ان الإنسان ذئب للإنسان و أنه اناني بطبعه ، وأن الكل ضد الكل من أجل المنافسة وحب المجد و البقاء وتحقيق الذات ولو على حساب الأخرين ، وكل واحد يسعى إلى أن يظفر من خيرات الأرض بما أهلته قوته لذلك من أجل البقاء و السيطرة على الأخرين ، وإذا كان فاقدا للقوة يلجأ إلى طرق أخرى كالحيلة و الخداع و المكر و الإنسان في هذه الحالة له حق طبيعي يؤهله في إستخدام كل الوسائل التي تحفظ له حياته وحريته الخاصة [3] . ومنه فالإنسان حسب هوبز إذا نظر إليه في حالته الصافية كفرد معزول وفي عدم قابليته الطبيعية

---

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي ، بستان المعرفة للطباعة و النشر ، ط01، الإسكندرية مصر ، ص 32

[2] مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ،الحالة الطبيعة عند جون جاك روسو ، برقاي جمال ، طاهير رياض ، المجلد 09/ العدد 02 ، ص 687 .

[3] إسمعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 01، 2001 ، القاهرة مصر ، ص 193,192

للتواصل ، يتمتع على كل شيء بحق عام أو مطلق [1]حيث وصف هذه الحالة الطبيعة أنها حالة فطرة بنظره لأنها حالة حرب وفوضى ، كما أنها تغيب عليها السلطة المدنية التي تنظم سلوكهم ولذلك وصف حالتهم بحالة حرب الكل ضد الكل وأن هذه الحالة لا تتفق مع أي نوع من الحضارة ، فلا وجود لصناعة و الملاحة والفن و البناء والأدب ، بالإضافة إلى ذلك أنه لا يوجد في هذه الحالة مكان للخطأ و الصواب ولا مكان للعدالة و الجور مادامت قاعدة الحياة فيها هي « لا يملك المرء إلى ما يستطيع الحصول عليه ويملكه مادام يستطيع الإحتفاظ به »[2] . فالحالة الفطرة عند هوبز إتسمت بالصراع و النزاع و الفوضى بسبب الطبع الأناني و الشرير للإنسان [3]

فهذه المرحلة هي حياة غاب أقرب للحيوان من الإنسان حيث لا مكان للراحة و الاستقرار والعيش بأمان ، بل الحياة يملائها القلق و الإضطراب المستمران وغياب كلي للعقل و الوعي ، وهذا التفسير المادي لسلوك الإنسان بأنه سلوك ألي و ميكانيكي [4] .

وفي هذا الصدد فإن هوبز قد حدد ثلاث أسباب أساسية أو العلل الثلاث التي يتغذى منها الصراع الدائم وهي كالأتي :

1. **المنافسة** : يرى هوبز أن المنافسة سبب رئيسي ودافع قوي للصراعات بين الأفراد لأنهم دائما في تنافس حول منفعة أو مال أو أرض مما يؤدي إلى إشتغال الحرب و الصراع [5] .
2. **غياب الثقة** : والسبب الثاني في رأي توماس هوبز هو غياب الثقة بين الأفراد فيما بينهم بسبب الهلع وعدم الإئتمان مما جعل كل فرد هدف للفرد الأخر ويراه مصرا للخطر [6] .

---

[1] جان جاك شوفاليه ، تاريخ الفكر السياسي ، تر : محمد عرب صاصيلا ، ط 05 ، مجد الموسوعة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، ص 325 ،

[2] جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، تر: راشد البراوي ، دار المعارف ، 1971، مصر ، ص 193

[3] حسن ملحم ، النظرية العامة للدولة ، ت ط 1977 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ' ص 58 .

[4] توماس هوبز ، اللفانتيان ، ترج : دينا حب ، وبشرى صعب ، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث ، ط01 ،2011 ، ص 136

[5] إحسان عبد الهادي النائب ، توماس هوبز وفلسفته السياسية ، مكتب الفكر و التوعية للإتحاد الوطني الكردستاني ، ط01 ، 2012 ، ص 222,221

[6] ستفال ديلو ، التفكير السياسي و النظرة السياسية و المجتمع المدني ، تر : ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، القاهرة مصر ، ص 175

3. **المجد و الشهرة** : إن الإنسان بطبعه شغوف يسعى دائما إلى البحث عن الشهرة و الفخر و المجد من أجل السمعة و أمور تافهة مما يجعله يدخل في صراع مع الأخرين لتحقيق هذا الهدف . و إشتهاء الإنسان و تمنيه المستمر بأن يحوز إعجاب الأخرين به كأعظم تفوقاً و مجداً[1]

إذ يقول هوبز : " لقد كانت العلاقات في الحالة الطبيعية بين كل إنسان و كل إنسان أخر قائمة على أساس من المنافسة أو الريبة أو المجد "[2] .

ومن هذه الأسباب السابقة الذكر التي جعلها هوبز أسباب رئيسية لنشوب الصراع بين الأفراد ، يتضح أن الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعا في رهبة و إضطراب ويكونون غي حالة حرب بين الفرد وأخر أو الكل ضد الكل .

واضافة إلى تلك الأسباب فهناك أسباب أخرى تنمي وتشجع إلى الصراع مادمت حالة الطبيعية تؤدي إلى صراع ، بل حرب دائمة بين الأفراد ومن أبروز هذه الأسباب :

- ✓ **المساواة في القدرة** : فإذا كانت الطبيعة جعلت البشر متساوين من حيث قدراتهم الجسمية و الذهنية ، وبهذه المساوة بين البشر تعد أول مصدر للنزاع الدائم بين الأفراد .
- ✓ **المساوة في الأمل** : إذا كان الناس متساوين في القدرات البدانية و الذهنية فهذا دليل على أن لا أحد أقوى من الأخر و بهذه المساوة تنشأ مساوة أخرى وهي المساوة في الأمل وتحقيق الأهداف التي يرغب كل فرد في تحقيقها ، وهذا يعني أنهم يسعون لكل منهم مبررات متساوية مع الأخرين في أن يأمل في الحصول على الشيء المراد وهكذا يشتد الصراع ويقوى .[3]

---

[1] علي عبد المعطي محمد ، فلسفة السياسية بين الفكرين الإسلامي و الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ص 127 .

[2] توماس هوبز ، اللفينتيان ، الأصول الطبيعية و السياسية لدولة ، تر : دينا حرب وبشرى صعب ، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث ، 2011 ، ص 133 .

[3] إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق و السياسة دراسة في فلسفة الحكم ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2001، ص 270، 271 .

✓ **الأغراض المتضاربة** : إذا كانت الذات متساوية مع غيرها في القدرات و الأمل وهي تسعى إلى غرض خارجي معين ، فينشأ الصراع عن هذا الغرض المعين [1] .

وبهذه الأسباب يشتد الصراع والحرب بين الإنسان وأخيه الإنسان وهي حالة يسودها الإضطراب و الرعب في قلوب الجميع ، ومنه فإن هذه الأسباب تعتبر منابع للصراع الدائم و المستمر بين الأفراد فلكل يريد تحقيق غايته .وبذلك يقر هوبز أن ميولات و أهواء الإنسان تضاعف من تأثير المدمر و تجعل من الحالة الطبيعية أمر لا يطاق [2].

وأن الحالة الطبيعة لاتتوقف عند ذلك الصراع و الحرب فقط وإنما يترتب عليها نتائج وخيمة تؤثر على الإنسان في شخصه وعلى الأخرين وعلى المجتمع ككل .

ومن أبرز نتائج هذا الصراع (الحالة الطبيعية) :

1. إنعدام روح التعاون بين أفراد المجتمع وذلك بسبب إنعدام غريزة الاجتماع و بذلك يكون العكس فيكون التنافر و الصراع بين أفراد الجنس الواحد .
2. إنعدام المقومات الحضارية وذلك لعدم وجود صناعة ولا ملاحة ولم يكن هناك بناء مريح ولم تكن هناك معرفة على وجه الأرض ولم يكن هناك إلا الإضطراب و العنف .
3. إنعدام الأمن و الاستقرار وفي هذه الحالة يسود الإضطراب و الرعب بسبب حقوق الفرد على ممتلكاته .
4. طغيان حالة الصراع و الحرب الدائمة بين الفرد و الأخر وطغيان الأنانية وحب النفس وهذا ماينتج عنه العنف و الصراع و إنعدام الثقة .

وفي الأخير فإن الحالة الطبيعية عند توماس هوبز تتميز بالوحشية تجعل الفرد مع الفرد الأخر في حالة حرب دائمة ومستمرة لذلك يقول « هي حرب الجميع ضد الجميع ولايمكن قيام أي شكل من

---

[1] نفس المرجع ، الاخلاق و السياسة ، ص 270 .

[2] بير فرانسو مورو ، هوبز (فلسفته ، علم ، دين) ، تر: أسامة الحاج ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1993 ، بيروت لبنان ، ص 08 .

أشكال التعاون و لا يمكن قيام أي صناعة أو تجارة أو علم أو فن لأن الخوف و الأضطهاد أصبح دائمان » [1] .

✓ الحالة الطبيعة عند روسو :

يرى روسو الحالة الطبيعة الأولى كانت سعيدة هنيئة سادها الخير و الطمأنينة تعمها الفضيلة ، وكان الإنسان مساويا لكل إنسان أخر إذ لم يكن هناك أي تميز بين الإنسان و أخيه ولا بين الغني و الفقير ولا بين الحاكم ولا المحكوم حيث كان كل إنسان متساوي مع أقرانه [2].

ومنه فإن روسو إعتقاد أن الإنسان طبعه طيب وأن الطبيعة أو الفطرة هي ماجبل عليه الناس من غرائز و إحساسات ، فمعنى هذا أن الإنسان ليست له غرائز بغيضة تدعوه إلى العنف و الصراع ، و أن السعادة ترجع لناس إذا إستمعوا إلى الطبيعة وهو أن السعادة ترجع لهم إذا تركوا كل نتائج الفكر وما أبدعه من مدينة وحضارة ، ورجعو إلى وحي الطبيعة الأولى وما تدعو إليه من بساطة وسذاجة [3] . حيث يرى أن الإنسان الطبيعي في الحالة الطبيعية ، أنه كان متوحدا منفردا في الغابة لم يكن يتقن اللغة و لا أية حرفة وكانت القدرة على المحاكاة الغرائز و التفوق على الكائنات الأخرى في تحصيل ما يحتاج إليه [4] .

---

[1] أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون إلى ماركس ، ط 06 ، 1999 ، دار الغريب للطباعة و النشر ، القاهرة مصر ، ص 80 .

[2] مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ،الحالة الطبيعة عند جان جاك روسو . برقاي جمال ، طاهير رياض ، المجلد :09 ، العدد 02 ، 2021 ، جامعة الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ص 696

[3] محمد حسن هيكل ، روسو حياته كتبه (د، ط) ، دار المعارف ، القاهرة مصر ، ص 05

[4] بن صابر محمد ، بن حليلم شوقي ،الإنسان عند جون جاك روسو ، المجلد 09 / العدد 02 ، جامعة وهران ، ص625 .

معنى ذلك أن الإنسان في الحالة الطبيعية كان عاريا سادرا في الغابات لا صناعة له ولا نطق له ، ولا مكان للحروب ولا حاجة لأبناء جنسه ولا رغبة في آذية أي منهم ، حتى ولامعرفة أحد منهم شخصيا وإنما غرضه القليل من الشهوات ، إنه يكفي نفسه بنفسه وليس له إلا العواطف المدارك التي تتطلبها الحالة ولا ينظر إلا إلى مايظنه مفيدا له . وقد كان روسو يعتبر الطبيعة بمثابة الأم التي

تفتح صدرها لإستقبال الإنسان و العناية به و السهر على راحته ، حيث يقول : « أيتها الطبيعة أنت يا أماه ، ها أنا ذا بين يديك أتلقى الحب و الرعايا » [1].

وفي هذا الصدد قدم جون جاك روسو جديدة للطبيعة الإنسانية حيث صب كل إهتمامه على فهم السمات الجوهرية التي يتميز بها الإنسان في الحالة الطبيعية هذه السمات رأى بأنها تغيرت كثيرا مع مرور الأزمنة ، إذ إعتبر أن هذا الإنسان الذي أمامنا أفرزته الحضارة و الثقافة طرأت عليه العديد من التغيرات بفعل التقدم ، ولطالما كان يفتخر بالإنسان الطبيعي الذي لم تفسده الحضارة [2] ،إذ أخذ في قوله أن الإنسان خير بالطبيعة و أن المنظمات وحدها التي تجعله سيئا وهذا نقيض الخطيئة الأولية و الخلاص بواسطة الكنيسة ومثل معظم أصحاب النظريات السياسية في عصره تحدث عن حالة الطبيعية ويرى أنه ينبغي لنا أن نستنبط القانون الطبيعي من حالة الطبيعية [3] .ومنه فإن روسو يرى الإنسان الطبيعي في الحالة الطبيعية إذ يقول " بأن الإنسان في البداية أو في حالته الطبيعية الأولى كان يعيش وحيدا في الغابة لا يعرف أهله ،ولعله لم يكن يعرف أولاده لا لغة له و لا صناعة ولا فضيلة ولا رذيلة ، وأنه لم يكن له مع الأفراد أية علاقة يمكن أن تصير علاقة خلقية [4] ، كما أن الإنسان في هذه المرحلة الطبيعية لم يكن بحاجة إلى قوة

---

[1] جون جاك روسو ، إيميل ، تر: عادل زعيتر ، دار المعارف ، ط 01 ، 1936 القاهرة مصر ، ص 40 .

[2] بوصوار نجمة ، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في الفلسفة : الثقافة و المشكلة الطبيعية في الفلسفة جون جاك روسو وسيغموند فرويد نموذجان ، قسم الفلسفة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة وهران ، 2017/2016 ، ص 104 .

[3] برانتد راسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، الفلسفة الحديث ، تر : محمد فتحي الشنطي ، الهيئة المصرية للكتاب الإسكندرية مصر ، دط 1977 ، ك 03 ، ص 292 – 297 .

[4] كميل الحاج ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الإجتماعي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط 01 ، 2000 ، بيروت لبنان ، ص 267 .

يمكن أن يرعب بها أية قوة أخرى تصادفه لكن كان ذلك الإنسان يتوفر على غريزتين ، غريزة المحافظة على وجوده و الثانية هي إستعداده للرحمة و التعاطف حيث يقول بشأن هذه الغريزتين « الأولى أن الخيرات الوحيدة التي يعرفها العالم هي الطعام و الأنثى و الراحة ، أما الشرور التي يخشها فهي الوجع وجوع ، أما الثانية التي يكون فيها رجل الطبيعة يتبع المثل القائل : إعمل ما فيه خيرك بأقل ما يمكن أن يلحق من الأضرار بغيرك » [1] .

ومنه فإن روسو يقر بأن اقدام أشكال الإجتماعات البشرية هي الأسرة ، ولكن هذه الأخيرة لم تكن تشكل مجتمعا مستمرا و إنما هو مجتمع ظرفي ينتهي بإنتهاء الحاجة إليه ، حيث يقول « لأن الأبناء مرتبطين بالأب طالما هم بحاجة إليه من أجل بقائهم فيما تنتهي هذه الحاجة حتى تنحل هذه الرابطة الطبيعية ، إذ يصبح الأولاد متحررين من الطاعة الواجبة نحو الأب ..... يعودون جميعا على سواء إلى الإستقلال ، وإذا هم إستمروا في البقاء متحدين فإن ذلك البقاء لا يعغود طبيعيا بل يكون إراديا و الأسرة نفسها لا تبقى إلا بالتعاقد [2] .

والمقصود بذلك هو أن الأسرة تمثل النموذج الأول للمجتمعات السياسية حيث يشكل الزعيم صورة الأب والشعب صورة الأولاد لما كانو جميعهم مولودين متساوين و أحرار فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا من أجل منفعتهم و الفرق هو أن الأب في الأسرة يدفعه حبه لأولاده لما يبذله من عناية بهم في حين أن شهوة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يكنه الزعيم وهكذا فالأسرة هي أقدم نموذج للحالة الطبيعية [3] .

ويؤكد روسو أن الطبيعة خلقت البشر جميعهم سواسية في جميع نواحيهم حيث كان الأفراد في حالتهم الطبيعية الأولى أحرار فيما بينهم ، إلا أن هذه الحرية لم تكن تؤدي إلى الأنانية و إنما كانت منبعها الخير ، فكانت حالة حرية تتم بالمساواة و السعادة لكل أبناء البشر ، يعيشون تحت كنف قانون الطبيعة وهذا إنما قبل نشأة وقيام الدولة إذ يقول روسو : كل شيء يمنحه خالق

---

[1] إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 01 ، القاهرة مصر ، ص220 -221

[2] جون جاك روسو ، في العقد الإجتماعي ، تر : ذوقان قرقوط ، دار القلم ، بيروت لبنان ، ص 36 .

[3] محمد وقيع الله ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ط 01 ، 2001 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر ، ص 180.

البرايا حسن ، وكل شيء يفسد بين الناس و السلطة و الضرورة والقدوة وجميع النظم الاجتماعية التي تعرف فيها تختنق الطبيعة وهي تغدو كالشجيرة التي تنبتها المصادفة في وسط الطريق لا يلبث المارون أن يهلكوها بصدمها من كل جهة ، فإليك أوجه حديثي أيتها الأم الحنون البصيرة التي تعترف أن تبتعد عن الشارع ، وأن تصون الشجيرة الناشئة من صدم الأراء البشرية [1] ، وما نلمسه في فكر روسو أن الطبيعة الأولى للإنسان كانت بنسبة له أحسن الحالات لأن الإنسان كان يتمتع فيها بكامل حريته و إستقلاله و كان سعيد في رغد من العيش إذ كانت تسود هذه الحالة المساواة الطبيعية [2]، ومنه فالطبيعة الأولى خيرة بكل ماتنطوي عليه من غرائز وميولات لأنها من صناعة إلهية وليست من صنع البشر و بالتالي فهي القوة التي يصل بها الوجود إلى كماله الطبيعي ، بهذا فإن الطبيعة حسب روسو خلقت الإنسان طيب و أن المجتمع هو الذي أفسده حيث يقول « كل شيء خير إذا ما جاء عن طريق خلق هذا الكون ، كل شيء يصيبه الفساد ولإنحلال إذا مسته يد البشر [3] » . ويقول أيضا « فيا أيها الإنسان من أي قطر كنت و أي كانت أرائك ، بل مذهبك أصغ سمعا هذا تاريخك كما توهمت إني أقرأه لا في كتب أمثالك من الناس هم كاذبون بل في الطبيعة التي لا تكذب أبدا »[4] .

✓ الحالة الطبيعية عند جون لوك :

يرى جون لوك الحالة الطبيعة أنها حالة يسود فيها الاستقرار و الحرية وأن الناس كانو يعيشون في ود وسلام ، وأنها تحمل في طيتها الخير و تنبذ الشر ، ولم تكن حالة فوضى و صراع كما رأى هوبز .

---

[1] جان جاك روسو ، إيميل أو التربية ، تر : عادل زعيتر ، دط ، 2015 ، دار الكتب ، القاهرة مصر ، ص 27 .

[2] حمدي عطية مصطفى عامر ، الديمقراطية في النظام السياسي الوضعي و الإسلامي ، ط 01 ، 2014 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية مصر ، ص 140 .

[3] جون جاك روسو ، أصل التفاوت بي الناس ، تر: بولسم غانم ، موقع للطباعة و النشر ، 1991 ،الجزائر ، ص 68 .

[4] جون جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر : بولس غانم (د،ط) ،موقع للطباعة و النشر ، الجزائر ، ص 34

ومنه فإن لوك يرى الطبيعة البشرية " حالة حرية الكاملة التي تمكنهم من إيجاد قرارتهم ، وتحديد سلوكياتهم و أفعالهم وإستخدام ممتلكاتهم كما يشاءون في حدود القوانين الطبيعية التي يمثلها العقل وذلك من غير الحاجة إلى الإستأذان أي شخص أو الإعتماد عليه في ذلك [1] .

معنى ذلك حسب جون لوك أن الطبيعة البشرية خيرة لأنها تسير وفق القانون الطبيعي وأنها تحمل بذور الخير ونبذ الشر ، وأن الإنطباع الأول حسبه هو إنطباع عن أشخاص يعيشون في سلام وود في العصور البشرية قبل ظهور المجتمع المدني ، يستمتعون بالحرية الطبيعية و المساواة في مناخ السلام و الإرادة الخيرة [2] . أوهي الحالة التي يتمتع البشر فيها بكل حرياتهم التامة و التصرف بأملاكهم و ذلك ضمن قوتنين الطبيعية وحدها ، دون أن يستأذنوا أيس أحد ، فهذا طورا من الحرية وليس طورا من الإباحية فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه و ممتلكاته [3] .

يقول لوك " إن حالة الناس الذين يعيشون معا وفق للعقل ، دون رئيس عام على الأرض ذي سلطة للحكم بينهم بصورة ملائمة ، هي حالة طبيعية "[4] ، أو هي حالة من السلم والنية الحسنة و التعاون و المتبادل و الوقاية في ظل القانون الطبيعي ، وأن العيب في هذه الحالة يكمن في عدم تنظيم أو عدم وجود قوانين مكتوبة وقضاة و العقوبات المحددة [5] .

لقد أسس جون لوك الحالة الطبيعة على حقين أو قانونين أساسين وهما الحرية و الملكية ، حيث نجده يقول في مايخص الحرية : ولكي ندرك طبيعة السلطة السياسية إدراك صحيح و نستنبطها من مصدرها الأصلي ينبغي لنا أن نتفحص عن الوضع الطبيعي الذي أسفرا عليه و هو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم و التصرف في أملاكهم كما يشأون ضمن إطار سنة الطبيعة وحدها ، ودون

---

[1] جون لوك ، في الحكم المدني ، تر : ماجد فخري ، للجنة الدولة للترجمة الروائع ، 1959، بيروت لبنان ، ص 141 .

[2] ليو شتراس ، جوزيف كروسى ، تاريخ الفلسفة السياسية ، تر : محمد سيد أحمد ، مراجعة إمام عبد الفتاح ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط 01 ، 2005 القاهرة مصر ، ص 89 .

[3] جون لوك ، في الحكم الحكم المدني ، تر : ماجد فخري ، للجنة الدولية للترجمة الروائع ، ط 1959 ، بيروت لبنان ، ص 149 .

[4] زكي محمود نجيب ، قصة الفلسفة الحديثة ، مطبعة الجنة التأليف للترجمة و النشر ، د ط ، 1936 ، ص 11 .

[5] المحامي أكرم عسكر الناصر ، دستور الدولة الإسلامية ، مطابع جريدة الاسواق ، دار أكرم ، الأردن ، ص 18 .

أن يحتاج إلى إذن أحد أو يتقيد بما شيئة أي إنسان [1] ، أما فيما يخص الملكية فإنها حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الطبيعي و ليس حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارته [2]ولا تصبح الحيازة حقا إلا إذا إستلزمت العمل [3].

وفي هذا الصدد يقول جون لوك « قد حددت الطبيعة مقياس الملكية على أساس مدى ما يبذله الفرد من مجهود وما تطلبه الحياة من راحة و لا يمكن أن يستغل الإنسان مجهوده في إخضاع أو إتلاف كل شيء »[4]. وأن الملكية في الحالة الطبيعية كانت شائعة بمعنى كل فرد يملك حق تأمين معيشته مما تقدمه له الطبيعية[5] لوك يتقيد بأن إرادة الله هي الأساس الراسخ للأخلاق وأن الله قد وضع قانونه من قبل الإنسان ، وأن الحياة الأخلاقية تتمثل في الطاعة ذلك القانون بل وأن في طاعة أومر الله مايتفق مع طبيعتها البشرية [6] . ومن خلال الحالة الطبيعية التي أكد عليها جون لوك يتبين أن كل فرد من واجبه المحافظة على ممتلكاته ، وفي نفس الوقت المحافظة على ممتلكات الغير كما أنه من غير الأخلاقي ومن غير عدل أن يتعدى أي فرد على ممتلكات الأخرين ، ففي هاته الحالة وجب معاقبة هذا المعتدي لأنه حسبه أن القانون الطبيعية قائم على حب الخير و السلام للأخرين فعلى الفرد أن يكتفي بممتلكاته الخاصة فقط وأن لايأخذ الفرد من مصادر أكثر مما يصرف على نفسه ، وفي حالة أخذ شخص ما أكثر مما يحتاج إليه يعتبر تعدي على الأخرين وعلى القانون الطبيعي ، وبهذا يكون سبب في فتح الباب أمام الحرب و طغيان و الأنانية وحب المصلحة [7] .

فلقد إهتم لوك بأسباب السعادة الإنسانية و حصرها في خمسة أسباب هي : الصحة ، السمعة ، الطيبة ، المعرفة ، وفعل الخيرات ولأمل الذي يتوقع منه الإنسان سعادة أبدية ، و إن كانت مبهمة

---

[1] جون لوك ، في الحكم الحكم المدني ، تر : ماجد فخري ، للجنة الدولية للترجمة الروائع ، ط 1959 ، بيروت لبنان ، ص 139

[3] مكي عبد المجيد ، العقد الإجتماعي الأسس النظرية و أبرز المنظرين ، دط ، أهل البيت للنشر ، ص 285

[4] جون لوك ، الحكومة المدنية ، تر : شوقي كيال ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة مصر ، ص 38

[5] لمحامي أكرم عسكر الناصر ، دستور الدولة الإسلامية ، مطابع جريدة الاسواق ، دار أكرم ، الأردن ، ص 18 .

[6] إبراهيم مصطفى إبراهيم ، الفلسفة الجديثة من ديكارت إلى هيوم ، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر 2011، الإسكندرية مصر ، ص 288 .

[7] محمد وقيع الله أحمد ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، دار الفكر ، 2010 ، دمشق سوريا ، ص 167 .

بالنسبة إليه ، وأما مايسبب السعادة الروحية التي توحي له بنيل السعادة فهي الخضوع التام لما يمليه على العقل من طاعة للقانون الإلهي الذي وضعه الله للإنسان حتى قبل أن يوجد على الأرض [1] .

وفي هذا الصدد فإن لوك يقر بأن الإنسان خير بطبيعته وأنه متى كان حرا تصرف في حدود الخير الخاص و العام ، غير أن ذلك أن طبيعة الإنسان لا يتخللها الشر أو النزوع على البغي ومنه فإن الحالة الطبيعية التي تصورها هي حالة وسط بين التصور المفرط في التشاؤم الذي قدمه هوبز ، وبين التصور الحاكم المثلي الذي قدمه روسو الذي أشار إلى طبيعة الإنسان الأول هي طبيعة البراءة الكاملة و الخير المطلق ، و بإفتراض فإن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة خير يشوبها بعض النقص و القصور ، ولكنها في العموم قابلة للتحسين و السير بها في مدارج الكمال [2] .

وما نلمسه في فكر لوك أن الحالة الطبيعة في تركيبتها ناقصة كالميل إلى الأنانية وحب التملك و الاهتمام كل فرد بنفسه " وأن مقياس السلوك من حيث النقص و الكمال هو مقدار مطابقته للقانون الأخلاقي الذي يفرض نفسه على عقولنا فرضا لأنه مقرر بإرادة الله ، فهو يعتقد أن القواعد الأخلاقية ليست من وضع الجماعة السياسية و إنما تهبط على البشر ، ولو أنه في الوقت نفسه ينكر أن تكون هذه المبادئ الأخلاقية مفطورة في العقل الإنسانية منذ ولادته ، بل إنه يدركها بالتجربة مع يقينه أنهما قانون الله و ليس من وضع البشر [3] .

وفي الصدد فإن الحالة الطبيعة لم تكن كلها سلام ومودة ومساواة وإنما يتخللهما حالتان غير دائمتان أو مؤقتاتان وهوما حالة الحرب وحالة العبودية ومعنى ذلك :

1. أن حالة الحرب بنسبة للوك فإنها معارضة لحالة الفطرة إذ يقول : « إن حالة الحرب هي حالة عدوة وتدمير ، لذلك فإن إعلان العزم قولا أو فعلا على القضاء على حياة أمرما إعلانا ليس

---

[1] إبراهيم مصطفى إبراهيم ، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر 2001، الإسكندرية مصر ، ص 287 .

[2] محمد وقيع الله أحمد ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ص 166

[3] زكي محمود نجيب ، قصة الفلسفة الحديثة ، مطبعة الجنة التأليف للترجمة و النشر ، د ط ، 1936 ، ص 218

وليد الساعة أو الهوى بل وليد الدولة و تقرير يجعله في حالة حرب مع من أعلان على ذلك و يعرضه لخطر سطو بخصمه أو من يلف لفة من حياته [1].

2. أما حالة العبودية فإنها تتواجد عند غياب الحرية وحسب قول لوك « تلك هي حقيقة العبودية التي لا تعد أن تكون حالة مستمرة بين أسير ومنتحر يقف بجانبه القانون ، فإذا حدث وقام بينهما إتفاق على منح قوة محدودة لأحد الجانبين في مقابل الطاعة من الجانب الأخر فإن حالة العبودية و الحرب تستوقف طالما كان الاتفاق دائما [2].

أما في الفطرة الله:

فالفطرة التي خلق الله سبحانه وتعالى عليها الإنسان و التي تمكنه من قبول الحق و إدراكه إدراكا تاما ، ومنه فالمقصود بالفطرة في للغة القرآن هي الخلقة أو الجبلة التي خلق عليها المولود وفطر عليها [3]، قوله تعالى ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ٣٠ ۝ ﴾ [الروم: 30-31] .

قوله صلى الله عليه وسلم « مامن مولود إلا يولد على الفطرة » [4] ، أي هي الجبلة المتهيئة لقبول الدين [5] ، وهي الخلقة التي خلق الله عباده عليها و جعلهم مفطورين عليها وعلى محبة الخير و إيثاره ونبذ الشر ودفعه وفطرهم حنفاء مستعدين لقبول الخير و الإخلاص لله و التقرب إليه [6] . فالإسلام يرى طبيعة الإنسان طبيعة غريزية عقلية لها غرائز تدفعها بلا شعور و لها عقل يفكر يرجح ويختار .

ومنه فالله سبحانه وتعالى كرم الإنسان وفضله على كثير من خلقه وجعله خليفته في الأرض وحمله أمانة أبت السماوات و الأرض أن تحملها وطلب منه عبادته و هو غني عنا سبحانه وتعالى ، يقول

---

[1] جون لوك ، في الحكم المدني ، ص 24

[2] جون لوك ، في الحكم المدني ، ص 150

[3] إبن منظور ، لسان العرب ، ط 01 ، دار المعارف ، القاهرة مصر ، ص 55 .

[4] رواه البخاري ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات ، رقم 1358 ، ص 325 / مسلم : كتاب القدر ، معنى كل مولود يولد على الفطرة ، رقم 2658 ، ص 1226 .

[5] الشريف علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، ط 01 ، ت ط 1983 ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ص 168 .

[6] السعدي (عبد الرحمن بن ناصر) ، بهجة القلوب الأبرار وقرة العيون الأخيار في شرح جوامع الأخيار ، ط 04 ، وزارة الأوقاف و الدعوة و الإرشاد ، السعودية ، ص 51 .

تعالى ﴿٦٩ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ٧٠﴾ [الإسراء: 70] .

فالفطرة التي خلق الله عليها الإنسان تمكنه من قبول الحق و إدراكه و نبذ الشر و محبة الخير للأخرين ، وتصلح لصدور الفضائل عنه [1] ، فالله سبحانه وتعالى جعل ما في الأرض لخدمة الإنسان ، حيث سخر للإنسان ما في السماوات و ما في الأرض و غيرها من ذلك ، قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ٦٥﴾ [الحج: 65] ، فلكل يجري لخدمة مصالح الإنسان و تبليغه غايته و هدفه ، لغذائه ، أقواته و أرزاقه و ملاذه ، حيث يتمتع ببعضه و ينتفع بجميعه [2] .

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان وميزه على كثير من خلقه ورفع قدره ومنزلته وكان له شأن و قدر أعلى إذ ميزه بالعقل الذي يستطيع من خلاله إدراك عظمة الله سبحانه وتعالى عن طريق تحقيق المعرفة ، قوله تعالى :﴿ قُلْ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الملك: 23] ، فالله خلق عباده قابلين للحق المتمثل في التوحيد ودسين الإسلام لكونه موافقا للعقل ومنسجما مع النظر الصحيح بحيث لو تركوه لما إختارو دينا غيره ، ولم يتأثرو بعوامل خارجية تؤثر أو تشوه بفطرتهم من شأنها أن تؤثر على هذه الفطرة و تفسدها [3] .

ومن مظاهر تكريم الإنسان العدل الذي يعد عنصرا رئيسي في إستمرار الحياة ، وهو الداعم رئيس لكرامة الإنسان فقد رتب الله سبحانه وتعالى إستقرار المجتمعات قوله عز وجل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ [النحل: 90] ، و الحرية التي ميزه بها و أنه يجب أن يكون حرا مكرما ووسيلة الدين الحق هي

---

[1] طاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، ط 02 ، ت ط 2002 ، دار النفائس ، الأردن ، ص 263 -264 .

[2] تفسير الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد إبن جرير بن كثير الطبري ، ط 01 ، ج 22 ، ت ط 2000 ، مؤسسة الرسالة ، ص 65 .

[3] محمد حبيب الله أبو الجنكي اليوسفي ، زاد المسلم فيما إتفق عليه بخاري ومسلم ، ط02 ، ج 02 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ص 340 .

إنارة عقله وهداية قلبه و بذلك هو حر في توجهه[1] ، قوله تعالى﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: 256] فالإنسان مولود على الفطرة ليس شريراً بطبعه أو خيراً بطبعه و إنما يستمد أخلاقه و قيمه من البيئة و المجتمع ومنه فالنظرة الإسلامية للإنسانية في جانب الخير و الشر نظرة موضوعية ، إذ تنظر للإنسان نظرة متعددة فالإنسان ليس خيراً على الإطلاق و كما أنه ليس شريرا على الإطلاق ، بل تنازعه قوى الخير و الشر وهو في صراع دائم مع قوى الشر و نوازعه [2].

وفي هذا الصدد فإن الأصل في العلاقات بين الأفراد في الإسلام مبنية على التسامح و المساواة ، ونبذ كل أشكال الصراع و التمايز بينهم .و خير مثال على وجه الأرض معاملة الفريدة و الراقية سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المخالفين له و منكرين عليه ، فالنفوس البشرية مكرمة لا يجوز الإعتداء عليها أو إهانتها أو ظلمها [3]، ومنه فالعلاقات في الإسلام مبنية على التعاون والأخوة قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ﴾ [المائدة: 2] ، ومنه فالإسلام دين سلام ومحبة ودين اليسر لا دين العسر ، ودين سلام لا دين حرب ودين التسامح و السماحة [4]، قوله تعالى ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: 46] .

فالفطرة التي فطر الله الناس عليها تقبل الحق و الفضيلة ، و أن التسامح و المحبة و الإخاء هي من أعظم الفضائل التي تميل إليها فطرة الإنسان إذ بقيت هذه الفطرة سليمة و لم تشوه أو تتأثر بمؤثرات الخارجية فقد تؤثر على أفراد المجتمع وعلاقاتهم فيما بينهم ،كما أن للإنسان دوافع فطية أخرى ، فإذا لم يتحكم فيها فإنها تتزاحم وتتصارع في توجيه سلوكه .

---

[1] https:// alghad .com .cdn.ampproject .org /01/01/ 2020

[2] ديما عيسى محمود ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول التربية ،كلية التربية قسم أصول التربية ، 2015 جامعة دمشق سوريا ، ص 35 .

[3] http:// fikrmag .com .01/10/2020 *11 :43

[4] علي عبد المعطي محمد ، فلسفة السياسية بين الفكرين الإسلامي و الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر ، ص 278 .

يقول الماوردي : « الإنسان مطبوع على أخلاق قلما حمد جميعها أو ذم سائرها و إنما الغالب أن بعضها محمود و بعضها مذموم »[1] .

ومنه فالحقوق الإنسانية ليست منحة من أي مخلوق كان ، فهي ليست منحة من ملك أو إمبرطور أو منظمة ، و إنما من هي حقوق قررها الله للإنسان بمقتضى فطرته الإنسانية فهي حقوق ثابتة بحكم الطبيعة و الشريعة معا ، كحق الحياة ، و التدين و الكرامة و التملك و غيرها [2] . كما أقرت المعتزلة إلى أن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر واجب على كل مسلم وهذا النهي يكون بالمجاهدة و أنه يصح أن يكون بالقلب ، فإذا لم يكن بالقلب فبالسان و إذا لم يكف بالسان فباليد و إلا بالسيف [3]، وفي هذا الصدد فإن الإسلام يرى طبيعة الإنسان طبيعة غريزية عقلية لها غرائز تدفعها بلا شعور ولها عقل يفكر ويرجح ويختار قبل أن يدفع نحو العمل و السلوك [4] .

---

[1] أحمد فؤاد عبد الجواد ، البيعة عند مفكري أهل السنة و العقد الإجتماعي في الفكر السياسي الحديث ، ت ط 1998 ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، ص 297 .

[2] يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام ، ط 02 ، 1983 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ص 84 .

[3] جلال الدين سعيد ، معجم المصطلحات و الشواهد الفلسفية ، دار الجنوب للنشر ، 2002 ، ص 432 .

[4] أحمد فؤاد عبد الجواد ، البيعة عند مفكري أهل السنة و العقد الإجتماعي في الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ،ص 291 .

المطلب الثاني : إختلاف البشر وضرورة نصب الحاكم .

- *الفرع الأول : إختلاف البشر* :

كان البشر يعيشون في نوع من الاتفاق الاستقرار في ظل شريعتهم و فطرتهم التي فطرهم الله عليها قبل وقوع الإختلاف كما جاء في قوله عزوجل ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة: 213] ، وقوله أيضا ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَٱخۡتَلَفُواْۚ﴾ [يونس: 19] ، وقول إبن العباس " كان بين نوح و آدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين "[1] ، معنى ذلك أن الإنسانية مر عليها عشرة قرون بعد آدم و قبل نوح كانت على دين الإسلام ولم تشرك بالله وإنما هي على توحيد خالص لله عز وجل ثم أدخل عليهم الشيطان أسباب الشرك و أوقعهم في عبادة غير الله فختلفوا فبعث الله النبين [2] ، إلا ان فك النزاع بينهم لم يكن نتاج عقد مصدره إرادتهم وحريتهم و كما يرى أصحاب نظرية العقد ، وإنما كان تكريما من الله عز وجل وبوحي منه ، حيث بعث الرسل و أنزل عليهم رسالته ليحكموا وفق ماجاء فيها ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [الحديد: 25].

معنى أن الله عز وجل أنزل على رسله الكتب السماوية التي فيها تحقيق سعادة للبشرية ، تتضمن الأحكام و الشرائع أو القانون الذي يحكم تعامل الناس فيما بينهم وتحقيق العدل في كل معاملاتهم [3] ، ومعنى ذلك أيضا أن الرسل بعثو ليهذبو الناس و يخرجوهم من الظلمات إلى النور إذ حررهم من عبودية المخلوق إلى عبادة الخالق الذي أوجدهم من العدم و سيفنيهم بعد الوجود ، ويبعثهم بعد الفناء ليكونوا أشقياء أم سعداء ، ومنه فالله سبحانه وتعالى أرسل رسله ليقطع دابر الكافرين و أنزل عليهم البينات و الهدى و أيدهم بالمعجزات و البرهين لتيسير على الناس في معاملاتهم [4].

---

[1] الحافظ بن كثير ، تفسير بن كثير ، تحقيق و إختصار هاني الحاج ، ج 01 ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة مصر ، ص 249 .

[2] عبد القادر شيبة الحمد ، قصص الأنبياء ، ط 04 ، 2013 ، مكتبة فهد الوطنية ، الرياض السعودية ، ص 47 .

[3] محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، ط 01 ، ت ط 1986 ، عالم الكتب ، ج 03 ، بيروت لبنان ، ص 516 .

[4] http://www.turkpress.com /node/76191 . 2020/12/11

- *الفرع الثاني : ضرورة نصب الحاكم :*

ذهب أنصار نظرية العقد الاجتماعي بأن الضرورة هي التي دفعت إلى تنصيب الحاكم لحفظ وصيانة الحقوق وحفظ الأمن و الأستقرار داخل المجتمع .

أما عند فقهاء الإسلام أن مصالح الناس لا تستقيم إلا بالإجتماع و ذلك لحاجة بعضهم إلى بعض ، ومنه فالإجتماع البشرية مطلب شرعي لأن الله سبحانه وتعالى نهانا عن التفرقة و أمرنا بالإجتماع ، قال تعالى﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾ [آل عمران: 103] ، ومنه فالإمامة أو الخلافة منصب خطير لابد من إقامته إذ لا يمكن أن ينعم الناس بالحياة و يسود الأمن بينهم وتنظم الأمور إلا بحاكم يكون المرجع في تطبيق الشرع و حماية الأمة وتطبيق الشرع و إقامة العدل بينهم ،

ولا خلاف بين فقهاء الإسلام في وجوب نصب الإمام ، وضرورة قيامه بالحدود وتنفيذ الأحكام و حفظ الحقوق ، و إستندو في في ذلك بالقرآن الكريم و السنة النبوية ، بقوله تعالى ﴿٥٨ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: 59] ، فوجه الإستدلال من هذه الآية أن الله سبحانه و تعالى أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم وهم الأئمة ، الأمر بطاعة دليل وجوب نصب ولي الأمر لأن الله سبحانه وتعالى لا يأمر بطاعة من لاوجود له أو وجوده مندوب لأن الأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده ،فدل ذلك على وجوب نصب الإمام على المسلمين [1] ، قال تعالى ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ ﴾ [المائدة: 49] ، قوله أيضا ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٤٢﴾ [المائدة: 42] فهذا أمر من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بأن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله ، وخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم خطاب لأمته مالم يرد دليل على يخصصه به ومنه فلم يرد دليل على التخصيص فيكون بذلك خطابا للمسلمين بإقامة الحكم بشريعته

[1] عبد الله بن عمر بن سليمان الديمجي ، الإمامة العظمى عند أهل السنة و الجماعة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، الرياض السعودية ، ص 47 .

إلى يوم الدين [1] . أما من السنة النبوية ، مارواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من مات و ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) ، أي بيعة الإمام ، وهذا واضح دلالة على وجوب نصب الإمام [2] و إستندو إلى في ذلك مبادرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد وفاة النبي صلى الله بقوله :« لابد لهذا الأمر ممن يقوم به فانظروا هاتوا آراءكم .....فقالو من كل جانب في المسجد : صدقت »[3]

خلافا لبعض الخوارج « فرقة النجدات» و هشام الفوطي و أبوبكر الأصم من المعتزلة الذين قالو بأنه لا يلزم الناس نصب حاكم مالم تدعو الحاجة إليه ، وقالو بجواز وجود السلطة الحاكمة لا بوجوبها [4].

وبعد أن ثبت إتفاق الفقهاء على وجوب نصب الحاكم إختلفو بعد ذلك حول أساس هذا الوجوب هل هو الشرع أم العقل أو هما معا ، إلى ثلاث مذاهب :

- مذهب الأول مذهب أهل السنة ، ومن وافقهم من المعتزلة و الزيدية ، وهؤلاء يرون أن نصب الإمام واجب و الذي يدل على الوجوب هو الشرع وليس العقل و قد إستدلوا بأمور منها : إجماع الصحابة عليها حتى قدموها على دفن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه إلا بما وجب من إقامة حدود وسد الثغور ، وكل مايتعلق بحفظ العام ، و أنه جلب المنافع ودفع مضار لا تحصى ، وجوب طاعته ودرايته بالكتاب و السنة و ذلك يتطلب وجوب حصوله وذلك بنصبه أولا [5] .

---

[1] عبد الله بن عمر بن سليمان الديمجي ، نفس المرجع ، ص 48 .

[2] عبد الله بن عمر بن سليمان الديمجي ، نفس المرجع ، ص 50 .

[3] د . موفق طيب الشريف ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر : علاقة الحق بالقانون ، 2004-2005 ، جامعة وهران ، 79 .

[4] عامر حسن فياض ، علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم و الوسيط ، ط 01 ، 2012 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 451.

[5] ثناء عبد الرشيد المناوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم وشخصيات » ، ط 01 ، 2011 ، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية مصر ، ص 143 .

- مذهب الثاني مذهب الإمامية من الشيعة ، وقد رأى هؤلاء أن نصب الإمام واجب عقلا لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم و يفصل بينهم في التنازع و التخاصم [1] .
- مذهب الثالث هو ما رآه الجاحظ ، و الكعبي و أبو الحسين الخياط من المعتزلة أن نصب الإمام واجب شرعا وعقلا فهم يرون أن هناك الكثير من الأدلة التي تدل على وجوب نصب الحاكم ، فهم يرون الوجوب من وجهين : شرعا و بخاصة الإجماع ، أما عقلا ففي نصب الإمام دفع ضرر مظنون ، ودفع الضرر واجب شرعا ، وفي نصب الإمام دفع مضرة أعظم منها ، ومنه فليس هناك ما يحول دون القول بأن إقامة الخلافة من الأمور التي يقضى بها العقل وقررها تأييد لمقتضى العقل فيكون العقل والشرع متوافقين على إيجاب تولية الخليفة [2] .

[1] ثناء عبد الرشيد المناوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم وشخصيات » ، ط 01 ، 2011 ، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية مصر ، ص 142 .

[2] جمال أحمد السيد جاد المراكبي ، الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة ، 1994 ، مطابع إبن تيمية ، القاهرة مصر ، ص 97 .

تمهيد :

تعتبر السيادة العليا في الدولة في إدارة شؤونها في داخل إقليمها وخارجه إذ تتميز بالإطلاق و الشمولية وعدم القابلية للتنازل ، فهي تعتبر حق لصيق بالدولة منذ نشوئها و هي ركن من أركان الدولة الحديثة [1] .

إذ يعتبر بودان الأب الحقيقي و أول من نادى بمبدأ السيادة مستهدفاً بذلك إثبات حق الدولة في البقاء [2] ، فقد أثرت الصرعات التي عايشها من صراع ديني الذي نشب في بلاده بسبب الإنقلاب إذ ترتب على هذا الصراع تمزق الوحدة الوطنية ، وفي هذا الصدد فقد عرفها بأنها السلطة العليا المعترف بها و المسيطرة على المواطنين و الرعايا دون تقيد قانوني ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية و الشرائع السماوية [3]، فالسيادة في مراحلها الأولى كانت من حق الملوك وحكراً عليهم وكان القائلون بها يجعلونها في شخص الملك ، وعلى هذه الأفكار تمكن الملك من الإستحواذ على السلكة كاملة ، إذ دعمت النظريات الثيوقراطية وظهرت نظريات وضعية تتجه إلى تصوير الملوك الجدد أباطرة في دولهم [4].

أما في في المرحلة الحديثة فإنها تعتبر السيادة هي السلطة الأصلية غير المجزأة و بالتالي لا يمكن أن تتمشى مع الوضع السياسي الذي كان سائد في أوروبا خلال القرون الوسطى [5]، إذ يرى أنها سلطة دائمة لا تخضع للقانون لأن صاحب السلطة هو الذي يضع القانون ولا يمكنه أن يقيد نفسه و

---

[1] الغربي سليمة ، سيادة الدولة أمام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، ص 03 .

[2] ثناء عبد الرشيد المنياوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم و شخصيات » ، ط 01 ،2011 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع . الإسكندرية مصر . ص 54 .

[3] هاشم بن عوض بن أحمد أل إبراهيم ، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي و ظاهرة التدويل ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، ص 20 .

[4] ثناء عبد الرشيد المناوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم وشخصيات » ، ط 01 ، 2011 ، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية مصر ، ص 55 .

[5] نفس المرجع ، ص 55 .

الخاصية الأساسية في نظر بودان تكمن في وضع القوانين (سلطة التشريع)[1] ، غير أنه بعد ذلك عاد ووضع حدوداً للسيادة و أهمها القانون الطبيعي ، و القانون الإلهي و قانون الشعب و القانون الدستوري المنظم للحكم في الدولة [2] .

غير أنه بعد ظهور نظرية العقد الاجتماعي أصبح السيادة تأخذ منحى أخر حيث إختلاف أقطاب هذه النظرية في من هو صاحب السيادة ، إذ يرى توماس هوبز رأى بأن السيادة للحاكم لا تقبل التجزئة ، أما لوك فإنها تمثيل لإرادة الشعب ، وروسو رأى بأنها حق للشعب .

ولتوضيح أكثر نفصل هذا المبحث إلى ثلاث فروع وهي كتالي :

1. ***الفرع الأول :*** سـيادة الملك عند توماس هوبز .

2. ***الفرع الثاني :*** سيادة الأمة عند جون جاك روسو .

3. ***الفرع الثالث :*** سيادة الشعب عند جون لوك .

---

[1] هاشم بن عوض بن أحمد أل إبراهيم ، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي و ظاهرة التدويل ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط، ص 20 .

[2] ثناء عبد الرشيد المناوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 55 .

✓ الفرع الأول : سيادة الملك عند توماس هوبز :

إن الهدف و الغاية المهمة وجوهر الأساسي هو وجود المجتمع عند هوبز هو أن تكون السلطة الاجتماعية سلطة مطلقة ذلك لأن الأفراد في حالتهم الطبيعية تخلوا عن حقوقهم المطلقة لصالح الحاكم كان تخليا نهائيا لا رجعة فيه أي تخليا مطلقا ، فلو لم يتخلى الأفراد عن حقوقهم بشكل مطلق لا ستمرت حالة الحرب بدون إنقطاع .

ومنه فإن هوبز يؤكد أنه من الضروري أن تكون سلطة الحاكم مطلقة و سيادته غير قابلة للتجزئة ، إذ أن الإعتراف بالسلطات يعني وجود دولة و عدم الإعتراف به يعني وجود فوضى و الإضطهاد .

ومنه فالسيادة عند هوبز هو ذلك الفرد أو تلك الهيئة التي تمتلك سلطة الإدارة التي تنازلت عتها الأغلبية في مقابل منح تلك الأغلبية حياة أمنة و مطمئنة [1] .

ومن الجدير بذكر ذهب هوبز بإطلاق سلطة الحاكم ليكون وحده صاحب الأمر و النهي و هو الذي يحدد الحقوق و يبين الوجبات لأن سلطته حتى لو كان مستبدا أرحم من الرجوع إلى حياة الرعب و الخوف وعلى الجميع أن يطيعوه وعدم معارضته و ليس لهم مناقشته فضلا عن عزله أو الثورة عليه ، فيكون بهذا الطرح قد وضع السلطة و السيادة في يد الحاكم [2] .

ومنه فقد حدد هوبز أهم الحقوق صاحب السيادة إذ يقول بأنه من حقه أن يصدر القرارت التي تنظم حقوق الملكية بين الأفراد وله الحق في الحكم على النظريات الصالحة للإنتشار بين شعبه " من حق الحاكم أن يراقب كل تعبير عن رأي و أن يهب ممتلكات خاصة للأفراد و أن يحدد ماهو خير وما هو شر [3].

[1] فضل الله محمد إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، ص 18 .

[2] جورج شفيق ساري ، الأسس و المبادئ العامة للنظم السياسية ، ط 05 ، 2001/ 2002 ، دار النهضة العربية القاهرة ، ص 64

[3] عبد الرحمان البدوي ، ص 562

إذ يؤكد هوبز على ضرورة طاعة الحاكم دون الكنيسة لأنه يرى في الخروج عن الحاكم يترتب ضرره على الجميع ، فحين أن خروج الشخص عن الكنيسة لا يحدث ضرره على المجتمع ومن هذا فإن السيد هو صاحب السلطة المطلقة و القوة بإعتبارها حق و لكنه ليس حكما فحسب بل هو من يقرر ماهو خير و شر وماهو عدل وماهو ظلم بإعتباره الوجدان العام [1] .

[1] إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، ص 198 -199

✓ الفرع الثاني : سيادة الأمة عند روسو .

لقد كان الفضل الكبير لروسو في تأسيس لدولة الحديثة ورد الإعتبار للإنسانية الإنسان ، ومنه ظهرت الدولة عند روسو بوصفها بأنها مجموعة من الأنظمة و المؤسسات التي تعبر عن الإرادة العامة و المتمثلة في تعهدات المواطنين ، فالعقد الاجتماعي يعطي الدولة سلطة المطلقة على أعضائها وهذه السلطة التي تواجهها الإرادة العامة .

فسيادة الأمة تعني تجريد الحاكم من السيادة ونزعها منه وردها إلى الأفراد المكونين لها بإعتبارها صاحبتها الحقيقية [1] .

فصاحب السيادة عند روسو هو تلك الإرادة العامة التي هي إرادة الجماعة وليس إرادة الأعضاء المكونون لها ، ويرى روسو في الإرادة العامة هي أفضل ملاذ ضد محاولات الأفراد الخاصة [2] ، معنى ذلك أن صاحب السيادة هو الهيئة السياسية أو الحاكمة و المعبر عنها لدى الدولة بالشعب ومنه فإن الشعب هو صاحب تمثيل الإرادة العامة وهو صاحب السيادة الوحيد دون غيره وعليه فإن الملك يخضع لشعبه ، فالإرادة العامة تسعى دائما نحو تحقيق المنفعة العامة أو الصالح العام ، فمصدر كل مشروعية هو الشعب بوجه من حيث أنه يقابل الملك .... ولا بد أن تكون هناك حكومة ، غير أن حقها هو الحكم الذي يستمد من الشعب ولا يمارس إلا طالما أنه يرضيه [3].

ومنه فالقانون لايمكن أن يشرع من غير إرادة الشعب وهنا يصبح المواطن المشرعا بمشاركته في وضع القانون أو كعضو من أعضاء السيادة ، ومنه فالسيادة خاصية من خصائص العقد الاجتماعي و

[1] حمدى عطية مصطفى عامر ، الديمقراطية في النظام السياسي الوضعي و الإسلامي ، ط 2014 مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ،مصر ، ص 147 .

[2] جان توشار ، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار ، تر : ناجي الدراوشة ، ط01، 2010 ، دار التكوين للتأليف والترجمة و النشر ، ص 571

[3] ليو شتروس ، جوزيف كربوسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، تر : محمد سيد أحمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2005 ، القاهرة مصر ، ص 151

التي جعل لها روسو خصائص تميزها عن غيرها فهي غير قابلة للتجزئة ، غير قابلة للتنازل عنها وهي مطللقة وغير مقيدة و تتميز بالعصمة أي أنها لا تخطئ[1].

ومنه تتميز السيادة عند روسو بصفات منها :

1. **غير قابلة للتنازل** : يرى روسو بأن السيادة لايمكن التنازل عنها و أن الإرادة العامة هي مصدر السلطة في المجتمع ، وهنا يقول روسو « من هنا يأتي بأن السيادة إذن ليست سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها يمتنع التنازل وبما أن صاحب السيادة هو إلا موجدا جماعيا ، ولايمكنه أن يمثله أحد أن يمثل نفسه هو بالذات أن السلطات تيسر نقله إلى الغير و أما الإرادة فكلا [2] .
2. **غير قابلة لتجزئة** : لا يمكن تجزئة السيادة لأن قوتها تكمن في كلها وليس في تجزئتها لأنها إذا تجزءت أصبحت سيادة خاصة وليس عامة إذ يقول روسو في هذا الصدد « السيادة لا تتجزأ لنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل وذلك لأن الإرادة تكون عامة أو لا تكون ، وهي إما أن تكون إرادة هيئة الشعب أو قسم منه فقط »[3] .
3. **مطلقة** : وعليه فإن صاحب السيادة يمتلك سلطة مطلقة على رعاياه طالما أنه يجسد الإرادة العامة وطالما أن الرعايا قد تنازلو عن حقوقهم لصالح الإرادة العامة و أي قيد أو واجب يفرضه صاحب السيادة على الرعايا هو قيد يقيد به نفسه .

ومنه فلا بد أن تمتلك الدولة قوة شاملة تستطيع أن تعرض كل شيء و أن تحمل كل شيء في مصلحة الجميع ، كما تمنح الطبيعة الإنسان سلطة مطلقة على كل أعضائها فكذلك يمنح العقد الاجتماعي السلطة مطلقة عن أعضائها [4] . إذ يقول روسو : « السلطة السيادة مطلقة المقدسة

[1] المجلة الجامعة ، د.سالم حسين العادي : فلسفة الإرادة العامة في الفكر الغربي جان جاك روسو نموذجا ، العدد20/المجلد 02 . أكتوبر 2018 .،جامعة الزاوية ، ص 189.

[2] جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي أو مبادئ العقد الإجتماعي ، تر : عبد العزيز لبيب ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط01 ، 2011 ، بيروت لبنان ، ص 53.

[3] جون جاك روسو ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ العقد الاجتماعي ، نفس المرجع ، ص 53 .

[4] إبراهيم دسوقي ، عبد العزيز غنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، دط ، 1973 ، بيروت لبنان ، ص 246 .

المبرمة ، كما هي تتجوز ولا يمكن أن تجاوز الحدود العامة و أن كل إنسان يستطيع أن يتصرف تماما مما ترك من أمواله وحريته و بهذه العهود فلا يحق للسيد مطلقا أن يحمل أحد الرعايا أكثر فيما يحصل الأخر لذلك أن الأمر يصير خاصا هنالك فيعود سلطانه غير ذي إختصاص [1] .

[1] جون جاك روسو ، في العقد الإجتماعي أو مبدأ الحقوق السياسية ، ص 69

✓ الفرع الثالث : سيادة الشعب عند جون لوك :

لقد رأى لوك الحالة الطبيعية الأولى أن الناس كانو يتميزون بالمساواة تجمع بينهم علاقة طبيعية عفوية إلا أنها لا تتميز بالثبات و الاستقرار ولذلك وجب أن يكون من هو قادر على الاهتمام بهذه المسألة لإقامة سلطة واحدة مشتركة ذات سيادة شعبية .

وفي هذا الصدد فإن لوك يعد من واضعي أسس الديمقراطية في العصر الحديث وصاحب أراء ومبادئ في الحرية و المساواة ، وكان من أنصار ومؤيدي تطبيق مبدأ الفصل أو تقسيم السلطات ، ومنه فإن إنتاج لوك سياسي ليبرالي بإمتياز [1] ، ولقد حدد أيضا فكرة العقد الاجتماعي أنها تقوم على التراضي و أحقية الشعب في مواجهة الحاكم وتحديد نطاق السلطة السياسية و ذلك بإعطاء قدر ممكن من الحرية للمجتمع ،وإذا تعدت حدودها فتصبح تصرفتها غير شرعية ، ومع ذلك فإن لوك يؤمن بقوة الشعب وراء الحكومة لمحاسبتها [2] .

ومنه فإن الحكم السياسي عند لوك فهو بمثابة وديعة سلمها الأفراد أي المحكومين للحكام أصحاب السلطة ومنه فإنها تعتبر ثقة سياسية و أن الحكام تكمن وظيفتهم الرئيسية على تحقيق الأمن و الاستقرار [3] .

وما نلمسه في فكر جون لوك أنه يعد من دعاة تقييد السلطة المطلقة للحكم ومن دعاة إزدهار الحريات والحقوق حيث الأفراد ، ومنه فإن الحاكم يعتبر طرفا في العقد وأذا أحل بشرط من شروط العقد وجب عزله والثورة ضده [4] .

ويعتبر لوك أيضا من المفكرين الذين أعطو للشعب حق الثورة على حكامهم و على حكومتهم إذا لم يحققو المهمة التي وكلو بها من قبل الشعب وهي رعاية المصالح العامة للأفراد و تحقيق

[1] محمد رفيع الله أحمد ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ص 156 .

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، مكتبة بستان المعرفة ،ط 01 ،2001 ، ص 75 .

[3] نوردين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، دار الأمة ، 2010 ، برج الكيفان الجزائر ، ص 323 .

[4] احمد بيطام ، أطروحة دكتوراه في القانون العام :تعديل الدستور في النظام السياسي الجزائري ، جامعة باتنة ، 2016/2015 ، ص 03

رفاهيتهم [1] . و في هذا الصدد فإن نظرية سيادة الشعب تقوم على أن السيادة للجماعة بوصفها مكونة من عدد من الأفراد لا على أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها كما نادت به نظرية سيادة الأمة [2] .

فالحكم بين الحاكم و الشعب يكون قائما على مجموعة من الإعتقادات و التعهدات بين الحكام و المحكومين ، وأن واجب الطاعة قائم على مدى إحترام و إلتزام الحاكم بالعقد [3] ، لأن العقد عند لوك يؤسس على عدة نقاط أهمها المجتمع مصدر السلطات التي ترجع لحكم الأغلبية و الحاكم فرد من أفراد الشعب يحكم القانون و يمارس مهامه وفق القانون وذلك بمراعاة قانون الطبيعة ، وفي حالة إخلال بمسؤوليته وجب عزله لأن الشعب له الأحقية في العزل عند عدم القيام بمهامه إتجاه الدولة [4] .

وفي هذا الصدد فإن لوك قسم السلطة إلى ثلاث أقسام : السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة الفيدرالية ، فالسلطة التشريعية هي الأولى لأنها تحوز على مكانة كبيرة لأنها مستمدة من الشعب ، و الدور الكبير الذي تلعبه هذه السلطة لأنها هي الأسمى في المجتمع وبعد ذلك تتلوها السلطات الأخرى التي تعتبر ثانوية ولكن في رأي جون لوك من هذه السلطة السامية هناك ضرورة أسمى منها وهي بقاء المجتمع في إستقرار بعيد عن الإضطهاد و الخوف وعليه فإن السلطة التشريعية هي التي تسن القوانين وذلك عن طريق الاتفاق لأفراد المجتمع الأغلبية على تلك القوانين [5] .

السلطة التشريعية هي أعلى هيئة في الدولة بإعتبارها سنة وضعية يخلقها المجتمع من أجل المحافظة على ذاته وعلى وجودهم وممتلكاتهم و ومنه فإن حدود السلطة السياسية عند جون لوك

[1] إسماعيل زروخي ، ص 212

[2] نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، ط 02 ، 2011 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 47 .

[3] أحمد سليمان أبو زيد ، علم الإجتماع السياسي الأسس و القضايا من منظور نقدي ، دار المعرفة الجامعية ، ص 39.

[4] فضل الله محمد إسماعيل ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص 76

[5] فريال خليفة ، المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك ، مكتبة مدبولي ، 2005 ، القاهرة مصر ، ص 67

لا تتجاوز السنة الطبيعية المتمثلة في القانون الطبيعي الذي وهبه الله للإنسان لكي يحافظ على بقائه [1] .

وفي هذا الصدد فإن لوك قسم السلطة والمهام الموكلة إليها وهي كتالي :

1. **السلطة التشريعية** : و التي يجب أن تكون في يد ممثلي الشعب الذين يكتسبون هذا الحق إما بالإنتخاب أو الوراثة ومنه فإنها تعتبر الهيئة التي تضع القوانين المنظمة لحماية الجماعات السياسية و الحفاظ على أعضائها ، وتحدد القواعد التي تستعمل بموجبها قوة الدولة المادية في سبيل تحقيق هذا الغرض [2] .
2. **السلطة التنفيذية** : وهي التي تنفذ القوانين التي يصنعها الشعب عن طريق القوانين الإدارية و القضائية وضمان الإلتزامات من جانب أعضاء المجتمع ومعاقبة المخالفين ، ومنه فإن مهمتها تكمن في العمل على تنفيذ القوانين المجتمع المدنية التي سنتها السلطة التشريعية و تطبقها على كل ماينتمي إليه [3] .
3. **السلطة الفيدرالية** : هي السلطة التي تتم السلطة التشريعية تتكون من مندوبين عن المقاطعات و المدن الإنجليزية بعضهم من الفرسان و الأخرين من الرجال الذين يعينهم وهم النواة الأولى للمجلس المعروف حاليا بمجلس اللوردات [4] ، وهي التي تختص بالمسائل الخارجية كعقد الإتفاقات و إعلان الحرب وتقرير السلام [5] .

---

[1] إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، ص 209 -210

[2] إبراهيم دسوقي إباضة ، عبد العزيز غنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، دط 1973 ، بيروت لبنان ، ص 218

[3] جون لوك ، في الحكم المدني ، ص 288

[4] عزمي إسلام ، جون لوك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 2008 ، ص 216 .

[5] آساري فلاح حسن ، الفكر السياسي و الفلسفة السياسية لدى جون لوك ، مجلة الآداب ، العدد 120 ، 2017 ، جامعة بغداد العراق ، ص 346 .

أما السيادة في الفقه الإسلامي :

يعتبر النظام الإسلامي من أسمى النظم السياسية إذ أعطى للأفراد الحق في المشاركة السياسية ، فقد حرص الإسلام على مضمون النظام السياسي و مبادئه و منطلقاته أكثر من حرصه على شكله وصورته و آليات سيره فالمبادئ الجوهرية و القاعدة الرئيسية هي التي تعطي لنظام الحكم خصائصه و مميزاته ، فقد نص القرآن الكريم و السنة النبوية على تحديد هذه المبادئ العامة كالشورى ، قوله تعالى ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ﴾ [آل عمران: 159] ، و العدالة التي تعتبر أهم مبدأ في النظام الإسلامي و الحرية و ترك مجال الإجتهاد و القياس و المصالح المرسلة و الإستصحاب [1].

وفي هذا الصدد فإن السيادة في الفقه الإسلامي ليست للحاكم و للأمة و لا الشعب ، و إنما هي للشرع ، إذ تعتبر الشريعة الإسلامي هي المرجع الذي يتاحكم إليه الناس إذ يلتزمون بها دون إستثناء ، حكاما و محكومين ، ودليل ذلك ما ورد في القرآن الكريم ، قوله تعالى ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة: 44] ، قوله أيضا ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤٧﴾ [المائدة: 47] ، ومنه فالحاكم ملزم بتطبيق و إحترام نصوص الشرع و أن يتعهد بتطبيق جميع ماورد فيها من أومر ونواهي ، ودليل ذلك على ماورد من أقوال أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند توليه الخلافة " أطيعوني ما أطعت الله فيكم " [2] ، و أيضا ماورد من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه " فورب الكعبة لأحملن العرب على الطريق " وهو يريد بذلك أحكام الشرع [3] ، و ما ورد من أن عبد الرحمن بن عوف وقف على المنبر و دعا عثمان بن عفان رضي الله عنهما ، وقال " أتبايعني على الكتاب و السنة وسيرة الشيخين ، يعني أبا بكر وعمر [4] " .

---

[1] صالح سمصار ، نظام الخلافة في الفكر السياسي المعاصر ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في السياسة الشرعية ، 2010/2009 ، جامعة باتنة ، ص 30.

[2] السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر ، تاريخ الخلفاء ، ط 01 1957 ، مطبعة السعادة ، مصر ، ص 48 .

[3] الطبري محمد بن جرير، تاريخ الأمم و الملوك ، ط 01 ، 1986 ، ج 03 دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ص 119 .

[4] المصدر نفسه ، ج 04 ، ص 227 .

و إذا كانت السيادة راجعة للشرع ، فإن السلطة و إن كان الخليفة هو الذي يمارسها فإنها راجعة للشعب أو للرعية لأنه هو من يختار الخليفة و هو الذي يعزله متى حصل مايدعو إلى ذلك .لكن في حدود الشريعة التي لها سيادة على الحاكم و المحكوم [1] .

ومنه فنظرية الحكم في الإسلام ترتبط بمبادئ تعتبر من صلب العقيدة الإسلامية فإن دستور الدولة الإسلامية يتصف طبقا لذلك بالثبات و الإستمرار [2] ، وقوله تعالى أيضا ﴿١٠٤ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥ ﴾ [النساء: 105] .

ومنه فنظام الحكم الإسلامي تكون الكلمة العليا لله العلي الكبير الذي يحي و يميت ويكون التشريع و التحليل و التحريم و الأمر و النهي لله الذي له ملك السماوات و الأرض ، ليس لمخلوق سواء كان فرد أو جماعة أو أمة أو شعب و ما على الخلق إلا الإتباع و الإنقياد [3].

فنظام الحكم أساسه العقيدة و على الأحكام الشرعية و السيادة فيه لشرع الله لا للأمة فلا تمتلك فيه الأمة و لا الخليفة حق التشريع ، فالمشرع هو الله سبحانه و تعالى [4].

[1] عبد القديم زلوم ، نظام الحكم في الإسلام ، ط 06 ، 2002 ، منشورات حزب التحرير ، ص 41 .

[2] المحامي أكرم عسكر الناصر ، دستور الدولة الإسلامية ، مطابع جريدة الاسواق ، دار أكرم ، الأردن . ص 63 .

[3] موقع إلكتروني : منبر التوحيد و الجهاد، تأليف محمد شاكر شريف ، حقيقة الديمقراطية ، 1990 ، ص 09 .

[4] أمين بلعيفة ، مناهج القيادة و الحكم في الإسلام دراسة في شرعية الحاكم و السلطة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي و إداري ، 2014/2013 ، جامعة الجزائر ، ص 292 .

خـــــــــــــــــــــاتـــــــــــمة

خـاتـــمـة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات و بفضله تتنزل الرحمات ، وفي ختام هذا البحث المعنون « ***دراسة شرعية على نظرية العقد الإجتماعي*** » توصلنا إلى النتائج التالية :

1. لعبت فكرة العقد الإجتماعي الدور الأساسي و هام في بناء نمط التفكير السياسي ، وذلك من خلال بتر كل المظاهر و العادات المزيفة وسيئة التي كانت سائدة في المجتمع .
2. يتفق الفقه الإسلامي مع الفلسفة السياسية الوضعية ، في أن الطبيعة البشرية أنها كانت تعيش حالة إجتماعي تقليدي قبل إنتقالها إلى مجتمع منظم يسوده الأمن و الإستقرار .
3. ساهمت نظرية العقد الإجتماعي في بناء و إرساء قواعد جديدة للدولة و ذلك بما حملته من مفاهيم و مضامين مغايرة للتي كانت سائدة .
4. إختلاف أقطاب نظرية العقد الإجتماعي على من هو صاحب السيادة فهناك من يراها للملك ومن للشعب ومن يراها للأمة أما نظام الحكم الإسلامي فالسيادة الله .
5. أنه من غير الممكن تصور إستقرار مجتمع بدون سلطة سياسية تحكمه و تسيره و تنظم شوونه و علاقاتهم فيما بينهم .
6. يرى أنصار نظرية العقد الإجتماعي أن نصب الحاكم ضرورة ملحة لحفظ أمن و الإستقرار ، أما في الفقه الإسلامي فنصب الحاكم ضرورة شرعية لابد القيام بها لحفظ الحقوق الله و حقوق العباد .

7. فالخلافة منصب خطير لا بد من إقامته إذا لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن و الإستقرار و العدل إلا بوجود حاكم .
8. النظام الحكم الإسلامي يقوم على الشورى بين المسلمين لتولية الخلافة للأكفاء و ذوي الخبرة و عدل و الذين يكونون أهلاً لها ، أما في ظل الحكم الوضعي إما يكون عن طريق الوراثة أو عن طريق الإنتخاب .
9. العقد الإجتماعي فكرة خيالية إفتراضية غير واقعية لا تستند إلى مرجعية دينية أو تاريخية أما نظام الحكم في الإسلام يستند إلى مرجع أساسي هو الدين الإسلامي و التاريخ العريق و الثابت .
10. نظرية العقد الإجتماعي هي الصورة الأولى للديمقراطية حيث أن فكرة العقد الإجتماعي تعترف بإرادة الأفراد وحريتهم في تعبير عن أرائهم و إختيار الحاكم الذي يرغبون في توليته هذا المنصب ، أما الفقه الإسلامي فهو مبني على حرية وعلى حرية إبداء الرأي في إختيار الحاكم شرط على أن هذا الحكم يكون أهلاً لها و أن يعمل بشريعة الله .
11. أن نظرية العقد الإجتماعي أساسها مبني على عقود إتفاقات و عهود ، اما نظام الحكم في الإسلام أساسه مبني على الكتاب و السنة النبوية .
12. فالشريعة الإسلامية تجعل سلطة الحكم من صلب الشعب و لا تقتصرها على رجال الدين أو غيرهم .
13. ساهمت نظرية العقد الإجتماعي إبراز قيمة الإنسان كطرف الحياة السياسية إلى جانب الحاكم ، و تصدي للحكم المطلق .

قائمة الفهارس

- ✓ فهـــــــرس الآيـــــات
- ✓ فهـــــرس قائمة المصادر و المراجع
- ✓ فهـــــرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	السورة	الآيـــــة	الصفحة
1	الروم	﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ٣٠﴾ [الروم: 30]	45
2	الإسراء	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: 70]	47
3	الحج	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ٦٥﴾ [الحج: 65]	48
4	الملك	﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ٢٣﴾ [الملك: 23]	48

5	النحل	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 90]	47
6	البقرة	﴿٢١٢ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة: 213]	51
7	يونس	﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَٱخۡتَلَفُواْۚ ﴾ [يونس: 19]	51
8	الحديد	﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [الحديد: 25]	50
9	آل عمران	﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [آل عمران: 103]	51
10	آل عمران	﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ ﴾ [آل عمران: 159]	66

11	النساء	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: 59]	51
12	المائدة	﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ [المائدة: 49] .	51
13	المائدة	﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: 2]	47
14	البقرة	﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: 256]	48
15	العنكبوت	﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: 46] .	48
16	المائدة	﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: 44]	67

17	المائدة	﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]	67

قائمة المصادر و المراجع

- ***القرآن الكريم و تفاسيره :***

43. القرآن الكريم : برواية حفص

1. تفسير الطبري ، (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري)، جامع البيان في تأويل القرآن ، ط 01 ، ت ط 2000 ، مؤسسة الرسالة .

2. الحافظ إبن كثير ،(أبو الفداء إسماعيل بن عمر) تفسير القرآن العظيم ، دار طيبة للنشر ، السعودية .

3. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، ط 01 ، ت ط 1986 ، عالم الكتب ، ج 03 ، بيروت لبنان .

- ***الحديث وشروحه :***

4. البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري) ، صحيح البخاري ، ط 02 ، ت ط 1982 ، عالم الكتب بيروت لبنان .

5. مسلم (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشري النيسابوري) ، صحيح مسلم ، ط 02 ، ج 02 ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

6. محمد حبيب الله أبو الجنكي اليوسفي ، زاد المسلم فيما إتفق عليه البخاري و مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .

7. السعدي (عبد الرحمن بن ناصر) ، بهجة القلوب وقرة العيون الأخيار في شرح جوامع الأخيار ، ط 04 ، وزارة الأوقاف و الدعوة و الإرشاد ، السعودية .

- ***معاجم اللغة :***

8. إبن منظور ، لسان العرب ط 01 ، دار المعارف ، القاهرة مصر .

9. الشريف علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، ط 01 ، ت ط 1983 ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

- ***الدراسات المقارنة بين الشريعة و القانون :***

10. جمال أحمد السيد جاد المركبي ، الخلافة بين نظم الحكم المعاصرة ، 1994 ، مطابع إبن تيمية ، القاهرة مصر.
11. أحمد فؤاد عبد الجواد عبد المجيد ، البيعة عند أهل السنة و العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث ، ت ط 1998 ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة .
12. حمدى عطية مصطفى عامر ، الديمقراطية في النظام السياسي الوضعي و الإسلامي ، ط 01 ، 2014 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية مصر .
13. حسن السيد عزالدين بحر العلوم ، العقد الإجتماعي و السلطة الشعبية عند الإمام علي رضي الله عنه ، ط01 ، 2013 ، العارف للمطبوعات ، بيروت لبنان .
14. المحامي أكرم عسكر الناصر ، دستور الدولة الإسلامية ، مطابع جريدة الاسواق ، دار أكرم ، الأردن .

- ***مراجع القانون الوضعي :***

15. توماس هوبز ، الليفاثان الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة ، ترجمة دينا حرب وبشرى صعب ، ط 01 ، 2011، دار الفارابي ، بيروت لبنان .
16. جان جاك روسو ، إيميل ، ترجمة نظمي لوقا ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة مصر .
17. جون جاك روسو ،في العقد الإجتماعي ، تر : دوقان قرقوط ، دار القلم ، لبنان .
18. جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر : عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة مصر .
19. جون جاك روسو ، العقد الإجتماعي أو مبادئ العقد الإجتماعي ، تر : عبد العزيز لبيب ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط01 ، 2011 ، بيروت لبنان .

20. جون لوك ، في الحكم المدني ، تر : مجاهد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959 ، بيروت لبنان .
21. مور فرانسو بير ، هوبز ، فلسفة ، علم ، دين ، تر: أسامة الحاج ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .
22. جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، دار العالمية للطباعة و النشر ، ط 02 ، بيروت لبنان .
23. جان جاك شوفاليه ، تاريخ الفكر السياسي ، تر : محمد عرب صاصيلا ، ط 05 ، مجد الموسوعة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ،
24. جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ج3، تر: راشد البراوي ، الهيئة المصرية العامة ، مصر .
25. فريال خليفة ، المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك ، مكتبة مدبولي ، 2005 ، القاهرة مصر .
26. عبد الرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، مادة العقد ، 1984 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت لبنان
27. ثناء عبد الرشيد المنياوي ، فيصل فتحي محمد حسن ، الفكر السياسي « مفاهيم و شخصيات » ، ط 01 ،2011 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع . الإسكندرية مصر .
28. نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، ط 02 ، 2011 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان .
29. أحمد سليمان أبو زيد ، علم الإجتماع السياسي الأسس و القضايا من منظور نقدي ، دار المعرفة الجامعية .
30. د موسى إبراهيم ، الفكر السياسي الحديث و المعاصر- دار المنهل البناني ، ط01 ، 2011 بيروت ، لبنان .
31. نوردين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، دار الأمة ، 2010 ، برج الكيفان الجزائر .

32. فضل الله محمد إسماعيل ، سعيد محمد عتمان ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ، ت ط ، 2006 ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية مصر .
33. فضل الله محمد إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، ط 01 ، 2006 ، مكتبة بستان المعرفة ، مصر .
34. تاريخ الفكر السياسي ، تر، الدكتور علي مقلد ، دار العالمية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان .
35. نوردين حاطوم ، تاريخ عصر النهضة ، دار الفكر ، ط1968 .دمشق سوريا
36. إمام عبد الفتاح امام ، الأخلاق و السياسة ، دراسة في الفلسفة الحكم ، المجلس الأعلى للثقافة 2001، القاهرة مصر .
37. زكي نجيب محمود ، قصة الفلسفة الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، 1999 ، القاهرة مصر .
38. رواية عبد المنعم عباس ، جون لوك أمام الفلسفة التجريبية ، دط ، 1998 ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان .
39. أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، ط 05 ، 2005، دار المعارف ، القاهرة مصر .
40. إبراهيم مصطفى إبراهيم ، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر ، 2011 ، الإسكندرية مصر .
41. حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية و القانون الدستوري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان .
42. إسمعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 01، 2001 ، القاهرة مصر .
43. حسن ملحم ، النظرية العامة للدولة ، ت ط 1977 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
44. إحسان عبد الهادي النائب ، توماس هوبز وفلسفته السياسية ، مكتب الفكر و التوعية للإتحاد الوطني الكردستاني ، ط01 ، 2012 .

45. ستفال ديلو ، التفكير السياسي و النظرة السياسية و المجتمع المدني ، تر : ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، القاهرة مصر .
46. بير فرانسو مورو ، هوبز (فلسفته ، علم ، دين) ، تر: أسامة الحاج ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1993 ، بيروت لبنان .
47. محمد حسن هيكل ، روسو حياته كتبه (د، ط) ، دار المعارف ، القاهرة مصر .
48. برانتد راسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، الفلسفة الحديث ، تر : محمد فتحي الشنطي ، الهيئة المصرية للكتاب الإسكندرية مصر.
49. كميل الحاج ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الإجتماعي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط 01 ، 2000 ، بيروت لبنان .
50. محمد وقيع الله ، مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ط 01 ، 2001 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر .
51. زكي محمود نجيب ، قصة الفلسفة الحديثة ، مطبعة الجنة التأليف للترجمة و النشر ، د ط ، 1936 .
52. علي عبد المعطي محمد ، فلسفة السياسية بين الفكرين الإسلامي و الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر .
53. علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية :كشف لما هو بكائن و خوض فيما يبغي للعيش معا ، ط01 ، دار الأمان بغداد .
54. رواية عبد المنعم عباس ، جون لوك أمام الفلسفة التجريبية ، دط ، 1998 ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان .
55. عامر حسن فياض ، علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم و الوسيط ، ط 01 ، 2012 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن .
56. فريال خليفة ، المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك ، مكتبة مدبولي ، 2005 ، القاهرة مصر .
57. محمد حسين هيكل ، روسو حياته كتبه (د، ط) ، دار المعارف ، القاهرة مصر .

58. إبراهيم دسوقي ، عبد العزيز غنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، دط ، 1973 ، بيروت لبنان.

59. عزمي إسلام ، جون لوك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 2008 .

- ***السياسة الشرعية و قصص الأنبياء و مقاصد الشريعة :***

60. عبد الله بن عمر بن سليمان الديمجي ، الإمامة العظمى عند أهل السنة و الجماعة ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، الرياض السعودية .

61. السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر ، تاريخ الخلفاء ، ط 01 1957 ، مطبعة السعادة ، مصر .

62. يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للإسلام ، ط 02 ، 1983 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان .

63. عبد القادر شيبة الحمد ، قصص الأنبياء ، ط 04 ، 2013 ، مكتبة فهد الوطنية ، الرياض السعودية .

64. الطبري محمد بن جرير، تاريخ الأمم و الملوك ، ط 01 ، 1986 ، ج 03 دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

- ***مقالات علمية :***

65. أ رياض طاهير ، أد عريب مختار ، مجلة العلوم إنسانية و إجتماعية ، مفهوم الطبيعة البشرية و أبعادها المادية و السيكولوجية في فكر توماس هوبز السياسي ، العدد 26 / سبتمبر 2016 ، جامعة الجزائر .

66. بن صابر محمد ، بن حليلم شوقي ، الإنسان عند جون جاك روسو ، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، المجلد 09 / العدد 02 ، جامعة وهران .

67. جمال برقاي ، رياض طاهير ، العقد الإجتماعي عند جان جوك روسو ، مجلة رفوف – مخبر المخطوطات ، المجلد 10 / العدد الأول .

68. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ،الحالة الطبيعة عند جون جاك روسو ، برقاي جمال ، طاهير رياض ، المجلد 09/ العدد 02 .

69. المجلة الجامعة ، د.سالم حسين العادي : فلسفة الإرادة العامة في الفكر الغربي جان جاك روسو نموذجا ، العدد20/المجلد 02 . أكتوبر 2018 .،جامعة الزاوية .

70. آساري فلاح حسن ، الفكر السياسي و الفلسفة السياسية لدى جون لوك ، مجلة الآداب ، العدد 120 ، 2017 ، جامعة بغداد العراق .

71.

- ***مواقع إلكترونية :***

72. http:// fikrmag .com .01/10/2020 *11 :43

73. http://www.turkpress.com /node/76191 . 2020/12/11

74. https:// alghad .com .cdn.ampproject .org /01/01/ 2020

75. موقع إلكتروني : منبر التوحيد و الجهاد، تأليف محمد شاكر شريف ، حقيقة الديمقراطية ، 1990 tawhed.ws www.

- ***الرسائل العلمية :***

76. ديما عيسى محمود ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول التربية ، كلية التربية قسم أصول التربية ، 2015 جامعة دمشق سوريا .

77. احمد بيطام ، أطروحة دكتوراه في القانون العام :تعديل الدستور في النظام السياسي الجزائري ، جامعة باتنة ، 2016/2015 .

78. موفق طيب الشريف ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر : علاقة الحق بالقانون ، 2004-2005 ، جامعة وهران .

79. أمين بلعيفة ، مناهج القيادة و الحكم في الإسلام دراسة في شرعية الحاكم و السلطة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي و إداري ، 2014/2013 ، جامعة الجزائر .

80. الغربي سليمة ، سيادة الدولة أمام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر .

81. هاشم بن عوض بن أحمد أل إبراهيم ، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي و ظاهرة التدويل ، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط .

فهرس المحتويات

الصفحة	المـــــــــــــــــــــــوضـــــــــــــــــــــــوع
07	مـــــــــــــــــــــــقدمـــــــــــــــــــــــة
12	المبحث الأول : مفـــــــــهوم نظـــرية العـــقد الإجـــتماعـــي
13	تمـــــهـــــيـــــــــــــد
15	المطلب الأول :عند توماس هوبز و تبرير الملك المطلق
19	المطلب الثاني :عند جون جاك روسو وسيادة الشعب
24	المطلب الثالث : عنـد جون لـوك وسيـــادة الأمـــة
30	الـــمـــبحث الثاني : أســـس نظرية العقد الإجـــــتماعـــي
31	تـــــمـــــهـــــيـــــــــــد
31	المطلب الأول : الحياة الطبيعية قبل العقد مقارنة مع الفطرة الله
32	الفرع الأول : الحالة الطبيعية عند توماس هوبز
44- 36	الفرع الثاني : الحالة الطبيعة روسو و جون لوك
45	الفرع الثالث : الفطرة الله
50	المطلب الثاني : إختلاف البشر و ضرورة نصب الحاكم
50	الفرع الأول : إختلاف البشر
51	الفرع الثاني : ضرورة نصب الحاكم
53	المطلب الثالث : عنصر السيادة
54	تـــــــــــــــمهـــــــــيد
57	الفرع الأول : السيادة الملك عند توماس هوبز
64-59	الفرع الثاني : السيادة الأمة عند روسو و سيادة الشعب عند لوك

فهـــرس المحتويـــــــــــــــــات

الفرع الثالث : السيادة في الفقه الإسلامي	65
خـــــاتـــــمـــــة	68
قـــــائمة الفـــــهارس	70
فـــــهـــــرس الآيـــــات	71
فـــــهـــــرس قـــائـــمة المصادر و المراجع	78
فـــــهـــــرس المحتـــــــــويـــــات	85

تــم بــحمـد
اللّه